

إجهاض المرأة المغتصبة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي / علي عدنان الفيل. — في — .
Revue juridique de l'USEK :
N° 10 (2009) ص. ١-٥٧

ملاحظات في أسفل الصفحات.

I. المرأة في الإسلام II. (الإجهاض) الفقه الإسلامي

PER L1311 / FD258258P

إجهاض المرأة المغتصبة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي

بقلم

علي عدنان الفيل

ماجستير قانون، مدرّس القانون الجنائي المساعد
فرع القانون العام / كلية الحقوق / جامعة الموصل / العراق

المقدمة

الإجهاض هو جريمة الاعتداء على حقّ الجنين في الحياة وعلى حقّه في النموّ الطبيعي، فإن كانت القوانين الجنائية الوضعيّة قد اتّفقت إلى حدّ ما على حكم معيّن بصدّد جريمة قبل الإنسان الحيّ، فإنّها لم تتفق بذات الاتفاق على حكم جريمة الإجهاض فالاتّجاهات التشريعيّة الجنائيّة الوضعيّة تتغيّر بتغيّر أوجه الحياة والمظاهر السائدة في المجتمع. ويرجع أساس هذا التغيّر في الأوضاع التشريعيّة إلى اختلاف آراء الفلاسفة والمصلحين وعلماء الدين ورجال القانون وغيرهم حول مسألة الإجهاض ما بين مؤيّد ومعارض. فالمؤيّدون يرون أنّ في الإجهاض تقديساً لحرية المرأة في اختيارها للأُمومة وطريقاً للتقليل من الأعداد المتزايدة للسكّان في الدول ذات الكثافة السكانيّة العالية كما أنّ في الإجهاض تخفيفاً للمرأة من متاعب

ومشاقّ الحياة اليوميّة. وبالمقابل يرى المعارضون عكس ما يراه المؤيّدون، فإباحة الإجهاض ستؤدّي إلى انتشار الفاحشة والزيلة، وفيه هدم لبنان العائلة كما أنّه يقلّل من أعداد الولادات. ومع ذلك فالمعارضون للإجهاض معارضتهم ليست مطلقة أو قطعيّة، بمعنى آخر توجد حالات استثنائية يحقّ فيها للمرأة الحامل إجهاض نفسها كالأسباب الطبيّة والاجتماعيّة والأخلاقيّة^١.

فقد يكون الجنين سببه جريمة أخلاقيّة كالاعتصاب والمرأة المغتصبة في مثل هذه الحالة يكون قد وقع حيف عليها عندما ارتكب بحقّها جريمة اغتصاب نتج هذا الاغتصاب أن حملت هذه المرأة جنيناً في بطنها مما زاد في محنتها وحيرتها، فلم تجد بداً إلا التخلص من هذا الجنين بطريقة ما فظهر ما يعرف بإجهاض المرأة المغتصبة.

يثير هذا الموضوع عدّة تساؤلات، وهذه التساؤلات مصدرها مجموعة فرضيّات، فإذا ارتكبت جريمة اغتصاب بحقّ أنثى، ينشأ عن ذلك جملة احتمالات، فقد يكون المجرم المغتصب مجهول وقد يكون معلوم، وقد يتناوب على اغتصاب هذه الأنثى مجموعة أشخاص، وقد يموت المجرم المغتصب تاركاً ضحيّته وما في بطنها في حيرة من أمرها لا تدري ماذا تفعل، بل وأكثر من ذلك قد يصدر قرار من المحكمة بإعدام الجاني الذي خطفها واغتصبها، فهل يقبل واقع المرأة الاجتماعي قبول الطفل الناتج عن مثل هذا الحمل، فهناك عدّة عوامل تتحكّم في نظرة القانون إلى مسألة إجهاض المرأة المغتصبة، من ضمنها العوامل الثقافيّة والاجتماعيّة والدينيّة وأهمّ من ذلك مصلحة الجنين الذي سيخرج إلى الوجود ليضطمد بالمجتمع وهو

(١) د. محمود نجيب حسني، شرح قانوني العقوبات | القسم الخاص (جرائم الاعتداء على الأشخاص)، ط ١، القاهرة: دار النهضة العربيّة، ١٩٧٨، ص ٣٠٥-٣١٠؛ د. كامل السعيد، شرح قانون العقوبات (الجرائم الواقعة على الإنسان)، ط ٢، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص ٣٨١-٣٩٧.

نتاج لحظة آثمة، فهل من مصلحة هذا الجنين أن يخرج إلى الوجود؟ أم ينتهي إلى العدم؟ وهل يصلح أن تستند إلى معايير قانونية للبت في ذلك؟

لكل ذلك وقع اختياري على دراسة هذا الموضوع للإجابة وعلى مثل هذه التساؤلات والإحاطة بكل ما فيه وتبسيط الضوء عليه وإزالة ما يكتنفه من غموض أو لبس.

جاءت دراسة هذا الموضوع مقارنة بين حكم الفقه الإسلامي على مختلف مذاهبه وحكم القانون الوضعي في أربعة مباحث، فقد تم تخصيص المبحث الأول لبيان ماهية إجهاض المرأة المغتصبة حيث تناولت تعريف إجهاض المرأة المغتصبة وتمييزه عما يشبهه به ثم سلطنا الضوء على التكييف القانوني له ثم تطرقنا بالدراسة إلى مسألة اجتماع الظروف المشددة مع الأعذار القانونية المعفية أو المخففة عند إقدام المرأة المغتصبة على الإجهاض، أمّا في المبحث الثاني فقد تعرّضنا بالمبحث والتفصيل إلى بيان الشروط الواجب تحقّقها لإقدام المرأة المغتصبة على الإجهاض وفي المبحث الثالث وضّحنا حالات وصور إجهاض المرأة المغتصبة أمّا في المبحث الرابع فقد تطرّقنا إلى حكم إجهاض المرأة المغتصبة في الفقه الإسلامي ومن ثم في القانون الوضعي.

المبحث الأول

ماهية إجهاض المرأة المغتصبة

تحتاج فكرة الإجهاض في تحديد معناه وبيان موضعه من السياسة الجنائية إلى التعرّض إلى تعريف الإجهاض من الناحية اللغوية والطبية والقانونية التي قد تتفق أو تختلف مع تعريف الإجهاض من الناحية الطبية، ومن ثمّ التعرّض إلى تعريف الإجهاض من الناحية القضائية.

فبتعريف إجهاض المرأة المغتصبة سوف نتوصّل إلى تمييزه عما يشبهه به من أفعال أخرى.

عليه تمّ تقسيم دراسة هذا المبحث إلى أربعة مطالب، تناولنا في المطلب الأول تعريف إجهاض المرأة المغتصبة وفي المطلب الثاني بيان أوجه الشبه والاختلاف بين إجهاض المرأة المغتصبة عن بعض صور الجرائم الأخرى التي قد تتشابه معها إلى حد ما، وفي المطلب الثالث وضّحنا التكليف القانوني لهذا النوع من الإجهاض وفي المطلب الرابع درسنا مسألة اجتماع الظروف المشدّدة مع الأعذار القانونية المخفّفة لدى المرأة المغتصبة الحامل التي تجهض نفسها.

المطلب الأول

تعريف إجهاض المرأة المغتصبة

قبل تعريف إجهاض المرأة المغتصبة، لا بدّ من تحديد معنى الإجهاض، فالإجهاض في اللغة العربية مأخوذ من الفعل الثلاثي (جهض) فتقول أجهضت الناقة أجهاضاً وهي مجهض أي ألفت ولدها لغير تمام، وقيل ألفت الناقة ولدها قبل أن يستبين خلقه، وفي الحديث فأجهضت جنيناً أي أسقطت حملها، والسقط

جهيـض وقيل الجهيـض السقط الذي قد تمّ خلقه ونفخ فيه الروح من غير أن يعيش^٢.

أما في اللغة الإنكليزيّة فيستخدم مصطلح (Abortion)^٣ دلالة على الإجهاض، وقد ورد تعريفه في قاموس مصطلحات العدالة الجنائيّة على أنّه الفعل اللاقوناني العمدي للإجهاض أو الإنزال المبسر للجنين القابل للحياة من قبل المرأة نفسها أو بواسطة شخص آخر^٤. أما في القاموس القانوني Black's Law Dictionary فقد عرف الإجهاض على أنّه الإنهاء المحدث اصطناعياً للحمل بقصد إتلاف الجنين^٥. أما في اللغة الفرنسيّة فيستخدم مصطلح (Avortement)^٦ بمعنى الإجهاض.

أمّا من الناحية الطبيّة فالإجهاض هو انتهاء الحمل قبل تمام الأشهر الرحيمة وهي الأشهر السبعة أو الستّة من بدء الحمل^٧.

أما من الناحية القانونيّة فلم نجد قانوناً جنائياً عربياً قد وضع تعريفاً معيّناً محدّداً ثابتاً للإجهاض، وحسناً فعلت التشريعات العربيّة لأنّ وضع التعاريف هو ليس من

(٢) ابن منظور، لسان العرب، ج (٨)، القاهرة: الدار المصريّة للتأليف والترجمة، ص ٤٠٠-٤٠١.

(٣) حارث سليمان الفاروقي، المعجم القانوني (إنكليزي - عربي)، ط٤، بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٢، ص ٥.

(٤) See Dictionary of criminal justice terms, longwood, FL., Gould publications, 1990, p. 4.

(٥) Bryan A. GARNER, Black's law dictionary, eighth edition St. Paul, MN: West, a Thomson business, 2004, p. 6.

(٦) يوسف شلالة، المعجم العملي للمصطلحات القانونيّة والتجاريّة والماليّة (فرنسي - عربي)، ط١، الإسكندريّة: منشأة المعارف، ص ١٠٥.

(٧) د. حابس يوسف زيدات، مفهوم الإجهاض وموضعه من السياسة الجنائيّة، منشور على الموقع الإلكتروني منتدى رجل مصر www.egyptman.com

عمل المشرّع، بل هو من واجب شراح وفقهاء القانون^٨، بل أنّ التشريعات الجنائية العربية لم تتفق فيما بينها على استخدام مصطلح محدّد بذاته للدلالة على السلوك المادي المكوّن لجريمة الإجهاض، وانقسموا فيما بينهم إلى اتجاهين فالاتّجاه الأوّل استخدم مصطلح الإجهاض كالقانون الأردني والعراقي والسوداني والقطري والجزائري. أمّا الاتّجاه الثاني فقد استخدم مصطلح الإسقاط كالقانون المصري.

أمّا على صعيد الفقه، فنجد أنّ فقهاء وشراح القانون الجنائي قد وضعوا عدّة تعاريف للإجهاض، فمن الفقهاء المصريين عرفه الدكتور محمود نجيب حسني عرفه على أنّه «إخراج الجنين عمدًا من الرحم قبل الموعد الطبيعي لولادته أو قتله عمدًا في الرحم»^٩، وعرفته الدكتورة فوزيّة عبد الستار على أنّه «إنهاء حالة الحمل قبل موعد الولادة الطبيعي»^{١٠}. ومن الشراح الأردنيين عرفه الدكتور كامل السعيد على أنّه «القيام بأفعال تؤدّي إلى إنهاء حالة الحمل لدى المرأة قبل الوضع الطبيعي إذا تمّت تلك الأفعال بقصد إحداث هذه النتيجة»^{١١}. كما وعرفه كلّ من الدكتور عيسى العمري والدكتور محمد شلال العاني على أنّه «اعتداء على المرأة الحامل بضرب أو نحوه، بحيث يسقط الجنين على أثر ذلك، سواء أسقطته حيًّا أو ميتًا»^{١٢}.

(٨) وهذا ما توصّل إليه سابقًا د. محمد عبد الله الشلتاوي، ديناميكية استجابة قانون العقوبات لمقتضيات التطوّر العلمي في التخلص من الأجنة (أطفال الأنابيب)، ط١، ١٩٩٢، ص ٤٦؛ د. كامل السعيد، مصدر سابق، ص ٣٤٩.

(٩) د. محمود نجيب حسني، مصدر سابق، ص ٢٩٨.

(١٠) د. فوزيّة عبد الستار، شرح قانون العقوبات (القسم الخاص)، ط١، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٢، ص ٤٩١.

(١١) د. كامل السعيد، مصدر سابق، ص ٣٥٠، ٣٥٨.

(١٢) د. عيسى العمري، ود. محمد شلال العاني، فقه العقوبات في الشريعة الإسلامية (دراسة مقارنة)، ط٢، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠٠٣، ص ٣٦٥.

ومن الشراح العراقيين عرفه الدكتور سليم إبراهيم حربته على أنه «اعتداء موجّه ليس على كائن حي بل ضد شروط تكوينه»^{١٣}.

أمّا على مستوى القضاء الجنائي، فنجد أن محكمة النقض المصرية عرفت الإجهاض على أنه (الإسقاط) تعمّد إنهاء حالة الحمل قبل الأوان، ومتى تم ذلك فإنّ أركان هذه الجريمة تتوافر ولو ظل الحمل في رحم الحامل بسبب وفاتها وليس في استعمال القانون لفظة (الإسقاط) ما يفيد أن خروج الحمل من الرحم - في مثل هذه الحالة - ركن من أركان الجريمة، وذلك بأنّه يستفاد من نصوص قانون العقوبات المتعلقة بجريمة الإسقاط أنّ المشرّع افترض بقاء الأم على قيد الحياة ولذلك استخدم لفظ الإسقاط، ولكن ذلك لا ينفي قيام الجريمة متى انتهت حالة الحمل قبل الأوان ولو ظلّ الحمل في الرحم بسبب وفاة الحمل»^{١٤}، كما عرفت محكمة التمييز الأردنية الإجهاض بأنّه «تعمّد إنهاء حالة الحمل قبل الأوان»^{١٥}.

بعد استعراض هذه التعاريف نقول إنّ إجهاض المرأة المغتصبة هو إنهاء حالة الحمل الناتج عن جريمة اغتصاب ارتكبت بحقّ المرأة التي لا ذنب لها سوى أنّها فريسة سهلة وضحيّة للمجرم الذي اغتصبها، أثّرت جريمة الاغتصاب أن حملت هذه المرأة الضحيّة في بطنها جنيناً جعلها تفكّر في كيفية التخلص منه بطريقة

(١٣) د. سليم إبراهيم حربته، القتل العمد وأوصافه المختلفة، ط١، بغداد: مطبعة بابل، ١٩٨٨، ص ٢٠٩.

(١٤) أنظر الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٧ س ٢١ ص ١٢٥٠ بند (١) والطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٦ س ٢٧ ص ٥٩٦ بند (٤) والمنشوران على موقع الانترنت

قاعدة التشريعات والاجتهادات المصرية:

<http://www.arablegalportal.org/egyptverdicts/About.aspx#top>

(١٥) د. حابس يوسف زيدات، مفهوم الإجهاض وموضعه من السياسة الجنائية، منشور على الموقع الإلكتروني منتدى رجل مصر www.egyptman.com

مشروعة لا أن تكون متّهمة بارتكاب جريمة الإجهاض، الأمر الذي دفع بعض التشريعات الجنائية الوضعيّة إلى إيجاد حل ومخرج قانوني لمثل هذه الحالة.

المطلب الثاني

تمييز إجهاض المرأة المغتصبة عما يشته به

لغرض إعطاء صورة أوضح لمعنى ومفهوم إجهاض المرأة المغتصبة، نتميّزه عن بعض الجرائم الأخرى التي قد تقترب منها أو وجود قواسم مشتركة فيما بينها.

١- الفرق بين إجهاض المرأة المغتصبة وقتل الأم لطفلها حديث العهد بالولادة

قد يتفق إجهاض المرأة المغتصبة مع قتل الأم لطفلها حديث العهد بالولادة من حيث الباعث عليهما هو اتّقاء العار وأنّ مصدر هذا الجنين وذلك الوليد كونهما نتاج حمل السفاح كالاعتصاب أو الزنا وما سواهما، وكلاهما تعدان من الجرائم الماسة بحياة الإنسان وسلامة بدنه، ومع ذلك فثمة فوارق جوهريّة بينهما وكما يلي:

أ. إنّ محل الحماية القانونيّة الجنائيّة في جريمة الإجهاض هو الجنين بينما يعد الإنسان الوليد (الطفل) هو محل الحماية القانونيّة الجنائيّة في جريمة قتل الأم لطفلها حديث العهد بالولادة^{٦٥}.

ب. قد يعد إجهاض المرأة المغتصبة عملاً مباحاً وفق بعض التشريعات الجنائيّة الوضعيّة أو عذراً قانونياً مخفّفاً لدى البعض الآخر من التشريعات إلّا أن

قتل الأم لطفلها حديث العهد بالولادة يعد جريمة وفق كافة التشريعات الجنائية الوضعية.

٢- الفرق بين إجهاض المرأة المغتصبة عن إجهاض المرأة الزانية

كلاهما يعد إجهاضاً واقعاً على جنين مصدره حمل سفاح وسبب الإجهاض هو المحافظة على الشرف واتقاء العار، ولهذا نجد أن بعض التشريعات الجنائية الوضعية لم تفرق بينهما فاعتبرتهما عذراً قانونياً مخففاً كما في القانون الأردني والسوري واللّبي واللّبناني أو ظرفاً قضائياً مخففاً كما في القانون العراقي، بينما أباح القانون السوداني إجهاض المرأة المغتصبة بعد تحقق شروط معينة وجعل من إجهاض المرأة الزانية جريمة عادية ولم يباحها.

٣- الفرق بين إجهاض المرأة المغتصبة عن الإجهاض البسيط

كثير من التشريعات الجنائية العربية لا تفرق بين حكم إجهاض المرأة المغتصبة عن حكم الإجهاض البسيط كقوانين دول الخليج العربي والقانون المصري وقوانين بلاد المغرب العربي فسواء أكانت المرأة مرتكبة جريمة الإجهاض مغتصبة أو غير ذلك، فالأمر سياتي في حين أن بعض التشريعات الجنائية كالقانون الأردني والعراقي والسوري واللّبي واللّبناني اعتبرت إجهاض المرأة المغتصبة إجهاضاً موصوفاً عبارة عن عذر قانوني مخفف وأباح القانون السوداني إجهاض المرأة المغتصبة بشروط معينة، ومن ثم فإن هذه التشريعات الجنائية الوضعية قد فرقت بينهما.

المطلب الثالث

التكييف القانوني لإجهاض المرأة المغتصبة

التكييف القانوني هو إعطاء وصف قانوني للواقعة المطروحة أمام القضاء الجنائي، الغاية منه تفهم الواقعة وتحديد عناصرهما للوصول إلى تطبيق القانون تطبيقاً سليماً يتماشى مع روح ونية واضع القانون الجنائي^{١٧}.

وقد اختلفت القوانين الجنائية الوضعية في تحديد الطبيعة القانونية لإجهاض المرأة المغتصبة وكما يلي:

الاتجاه الأول: جعلت من إجهاض المرأة المغتصبة عذراً قانونياً مخففاً خاصاً لأنه ورد في القسم الخاص من القانون الجنائي الوضعي، وقد أخذ بهذا الاتجاه القانون الأردني واللبناني والسوري والليبي^{١٨}.

إن اعتبار إجهاض المرأة المغتصبة عذراً قانونياً مخففاً هو تطبيق لمبدأ التفريد التشريعي للعقاب الذي أصبح معلماً بارزاً في السياسة العقابية الحديثة يقضي بجعل العقوبة ملائمة للحالة الشخصية للمرأة المغتصبة والباعث الذي دفعها إلى إسقاط جنينها مع مراعاة الأضرار الناشئة عنه بحق المجتمع^{١٩}. ويستتبع ذلك أن تخفيف العقوبة هو وجوبي على المحكمة ضمن الحدود التي يوضحها النص القانوني.

(١٧) د. هدى سالم الأطرقي، التكييف القانوني للجرائم في قانون العقوبات العراقي (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه، جامعة الموصل، الموصل، ٢٠٠٠، ص ٣٢.

(١٨) أنظر نص المادة (٣٢٤) من قانون العقوبات الأردني والمادة (٥٤٥) من قانون العقوبات اللبناني والمادة (٥٣١) من قانون العقوبات السوري والمادة (٣٩٤) من قانون العقوبات الليبي.

(١٩) د. محمد زكي أبو عامر ود. علي عبد القادر القهوجي، قانون العقوبات (القسم العام)، ط ١، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٨٤، ص ٣٥٣-٣٥٨؛ د. أكرم نشأت إبراهيم، القواعد العامة في قانون العقوبات المقارن، ط ١، بغداد: مطبعة الفتیان، ١٩٩٨، ص ٣٤٥-٣٥٢.

والقاضي ليست لديه أية سلطة تقديرية بشأنها، كما أن اعتبار إجهاض المرأة المغتصبة عذراً قانونياً مخففاً قد يحول ضجة الإجهاض إلى مخالفة.

إنّ ما قرّره هذا الاتجاه ببيان إجهاض المرأة المغتصبة على أنّه عذر قانوني مخفّف خاص ما هو إلا تأكيد للعذر القانوني المخفّف العام وهو الباعث (الدافع) الشريف، على أساس أن إقدام المرأة المغتصبة على إجهاض نفسها قد تمّ بدافع المحافظة على الشرف واثقاء العار.

الاتجاه الثاني: اعتبر إجهاض المرأة المغتصبة ظرفاً قضائياً مخففاً خاصاً، وقد أخذ بهذا الاتجاه القانون العراقي^{٢٠}. إنّ ما قرّره هذا الاتجاه يجعل هذا النوع من الإجهاض ظرفاً قضائياً مخففاً، قد أكّد بذلك على مبدأ التفريد القضائي للعقاب، فالمحكمة لها كامل السلطة التقديرية عند توقيعها للعقوبة بحق المرأة المغتصبة تبعاً لحالتها الشخصية وظروف الجريمة المادية ضمن الحدود والمقاييس المقررة في القانون. وعليه فإنّ المحكمة غير ملزمة بتحقيق العقوبة، لأنّ التخفيف أمر جوازي له في مثل هذه الحالة وهو ما يميّز الظرف القضائي المخفّف عن العذر القانوني المخفّف، كما أنّ تطبيق مثل هذا الظرف القضائي المخفّف لا يترتب عليه تغيير في وصف الجريمة بل تبقى كما هي.

إنّ القول بتوافر هذا الظرف القضائي المخفّف الخاص هو ليس من شأن قاضي الموضوع، لأنّ القانون قد حدّده سلفاً ومن ثمّ فإنّ تطبيقه يكون خاضعاً لرقابة

٢٠) أنظر نص الفقرة (٤) من المادة (٤١٧) من قانون العقوبات العراقي.

محكمة التمييز^{٢١}، فيجب على القاضي أن يبين في أسباب حكمه الظرف الذي استلزم التخفيف، بحيث يعد نقصاً في قرار فرض العقوبة تخفيفها دون بيان الظرف القضائي المخفف وهذا ما قرّره القانون العراقي^{٢٢}.

الاتجاه الثالث: وضع هذه الاتجاه أن إجهاض المرأة المغتصبة هو جريمة عادية شأنها شأن بقية جرائم الإجهاض وأخضعها لذات أحكام جريمة الإجهاض فسواء أكانت المرأة التي أجهضت نفسها قد حملت سفاحاً لزناً أو اغتصاب أو كان الحمل ثمرة اتصال جنسي شرعي، وسواء أكان الباعث على الإجهاض قد تم بدافع المحافظة على الشرف وبقاء العار أو كان بدافع الانتقام أو أي سبب آخر. فالإجهاض ينظر هذا الاتجاه واحد، وقد أخذ بهذا الاتجاه القانون المصري والقطري والبحريني والإماراتي والعماني والكويتي واليميني والتونسي والجزائري والمغربي والقانون الجزائري الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والقانون الجزائري العربي الموحد^{٢٣}.

الاتجاه الرابع: هذا الاتجاه أباح الإجهاض لكن بشروط معينة استرشاداً بتوصية المؤتمر الدولي التاسع لقانون العقوبات المنعقد في هولنده / لاهاي عام

(٢١) د. أكرم نشأت إبراهيم، مصدر سابق، ص ٣٦٢-٣٦٤؛ د. محمد زكي أبو عامر ود. علي عبد القادر القهوجي، مصدر سابق، ص ٣٥٤-٣٥٨.

(٢٢) حيث نصّت المادة (١٣٤) من قانون العقوبات العراقي «يجب على المحكمة إذا خفّفت العقوبة وفقاً لأحكام المواد ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ أن تبين في أسباب حكمها العذر أو الظرف الذي اقتضى هذا التخفيف».

(٢٣) أنظر نصّ المواد (٣١٧-٣١٥) من قانون العقوبات القطري والمواد (٢٦٠-٢٦٤) من قانون العقوبات المصري والمواد (١٧٧-١٧٤) من قانون الجزاء الكويتي والمواد (٣٢١-٣٢٣) من قانون العقوبات البحريني والمواد (٢٤٦-٢٤٢) من قانون الجزاء العماني والمواد (٤٢٩-٤٢٠) من القانون الجزائري الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمادة (٣٤٠) من قانون العقوبات الاتحادي الإماراتي والمواد (٢٣٩-٢٤٠) من قانون الجرائم والعقوبات اليمني والمواد (٤٦٧-٤٧٦) من القانون الجزائري العربي الموحد.

١٩٦٤ حيث جاء فيها (يجب الإكثار من عدد الحالات التي يباح فيها الإسقاط في الدول التي تعاقب عليه)^{٢٤}.

عليه فإجهاض المرأة المغتصبة يُعدّ عذراً قانونياً معفياً من العقوبة إذا تحققت شروط معينة كأن يكون بمعرفة طبيب أو داخل مستشفى حكومي وإلى غير ذلك من الشروط، وقد أخذ بهذا الاتجاه معظم القوانين الجنائية الغربية كالفرنسي والأمريكي والإنكليزي، مع الإشارة إلى أنّ القانون السوداني ومشروع قانون العقوبات الفلسطيني هما القانونان العربيّان الوحيدان اللّذين أعطيا الحق للمرأة المغتصبة بأن تسقط جنينها^{٢٥}.

المطلب الرابع

إجماع الظروف المشدّدة والأعذار المخفّفة عند إجهاض المرأة المغتصبة

قد تقتزن جريمة الإجهاض البسيطة ببعض الظروف فتصبح جريمة الإجهاض موصوفة أما بتشديد العقوبة عليها أو بتخفيفها، هذه الظروف المشدّدة هي توافر صفة معينة لدى الفاعل كصفة الطبيب أو الممرضة ونحوهما أو استعمال وسيلة

(٢٤) تافكة عباس البستاني، حماية المرأة في القانون الجنائي العراقي (دراسة مقارنة)، ط١، أبريل: مطبعة جابجانة ي نازة، ٢٠٠٥، ص ١٠٠؛ د. إدوار غالي الذهبي، شرح قانون العقوبات الليبي (القسم الخاص)، ط١، بنغازي: منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧١، ص ١٤١.

(٢٥) حيث نصّت الفقرة (١/ب) من المادة (١٣٥) من القانون الجنائي السوداني على أنّه «يُعد مرتكباً جريمة الإجهاض من يتسبّب قصداً في إسقاط جنين لامرأة، إلا إذا حدث الإسقاط في أي من الحالات الآتية: (ب) إذا كان الحبل نتيجة لجريمة اغتصاب ولم يبلغ تسعين يوماً ورغبت المرأة في الإسقاط» والمادة (٢٥٥) من مشروع قانون العقوبات الفلسطيني «١. تعفى من العقاب المرأة التي تجهض نفسها من حمل سفاح وقع بدون رضاها. ٢. ويسري هذا الإعفاء على كل من ساعدها من الأصول أو الفروع على هذا الإجهاض».

معينة كالضرب وما شابه ذلك، أو ظروف مخففة كأن يكون الجنين ثمرة اتصال جنسي غير شرعي كالزنا أو الاغتصاب أو أن يكون الفاعل يحمل صفة القريب بالنسبة للمرأة المعتصبة.

لا تتور مشكلة إذا اقترنت جريمة الإجهاض البسيطة بظرف مشدد أو مخفف أو اجتماع عذر قانوني مخفف مع عذر قانوني معفي كما لو كان حمل المرأة المعتصبة يتضمن بنفس الوقت خطراً يهدد حياة الأم أو صحتها تهديداً خطيراً فيكون الإجهاض ضرورة لإنقاذ المرأة المعتصبة الحامل من موت محقق أو وشيك الوقوع أو أن يكون الإجهاض ضرورة لتخليص المرأة الحامل من مشاكل صحية قد لا تتحمل تبعاتها فيثبت بتقرير طبي أن إجهاضها أمر لا بد منه لشفائها^{٦٦} (٦٧). عندئذ يتحقق عذر أو ظرف مخفف متمثل بحمل المرأة سببه جريمة اغتصاب زائداً عذر معفي متمثل بالضرورة وهي انقاذ حياة الأم من الخطر، ففي مثل هذه الواقعة يطبق العذر القانوني المعفي من العقاب فهذا النوع من الأعذار إذا ما تحقق لدى المحكمة عندئذٍ يمتنع من الحكم على الفاعل بأية عقوبة. ولكن إذا اجتمعت ظروف مشددة مع أعذار قانونية معفية أو مخففة سوية مع بعضها البعض كأن تكون المرأة المعتصبة طيبة أو ممرضة وتقدم على إجهاض نفسها بنفسها، أو أن تستعين بأحد أقاربها وهو طبيب أو مضمّد. ففي مثل هذه الحالة نأخذ بالعذر القانوني المخفف أو الظرف المخفف بحق المرأة المعتصبة التي أجهضت جنينها حتى وإن كانت تحمل صفة طيبة أو ممرضة وكذلك الحال لو كان قريبها الذي لجأت إليه لغرض إجهاضها يحمل صفة الطبيب أو المضمّد لأنّ حكمة التشديد في مثل هذه الحالة

منتفية^{٢٧}، أضيف إلى ما تقدّم أنّ العذر القانوني المخفف الخاص يتّسم بصفة الإلزام فالقانون يلزم القاضي بالتخفيف عند تحقّق العذر^{٢٨}.

كما أنّ عبارة النصّ القانوني الذي تناول إجهاض المرأة المغتصبة يفسّر بعضها بعضاً، بمعنى أنّ القانون الجنائي الوضعي عندما قرّر المشرّع إيراد مثل هذا النص كان محكمة معيّنة وهي أنّ علّة التخفيف مرتبطة بالتقاليد والأعراف والعادات التي تتّسم بها مجتمعاتنا الشرقيّة وما للشرف من أثر ومكانة ووزن لدى أفراد مجتمعاتنا. إلّا أنّ أثر هذا التخفيف لا يستفيد منه إلّا من تعلّق به فقط، بمعنى أنّه من الممكن أن تصاحب جريمة الإجهاض ظروف مخفّفة كون المرأة مغتصبة أو حملت سفاحاً وظروف مشدّدة كالاستعانة بطبيب أو ممرّضة. ومن ثمّ فإذا اجتمعت الظروف المشدّدة والمخفّفة في شخص الفاعل فلا يصار إلى تطبيق الظروف المشدّدة أوّلاً كما هو مقرّر في القواعد العامّة.

(٢٧) د. كامل السعيد، مصدر سابق، ص ٣٧٦؛ د. محمد عبدالله الشلتاوي، مصدر سابق، ص ٦٤؛ د. محمود نجيب حسني، مصدر سابق، ص ٣٢٣؛ إدوار غالي الذهبي، مصدر سابق، ص ١٥٤؛ المحامي شريف بدوي، جنابات وجنح الضرب والإجهاض في ضوء الفقه وقضاء النقض حتى عام ١٩٨٧، ط ١، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٨، ص ٢٧٩.

(٢٨) د. عبد الحميد الشواربي، الظروف المشدّدة والمخفّفة للعقاب، ط ١، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعيّة، ١٩٨٦، ص ٣٤؛ د. أكرم نشأت إبراهيم، مصدر سابق، ص ٣٤٨.

المبحث الثاني

شروط إجهاض المرأة المغتصبة

لكي يحقّ للمرأة المغتصبة الحامل إجهاض نفسها، فلا بدّ من أن تتحقّق جملة شروط مجتمعة، وهي:

١- رضا وقبول المرأة المغتصبة الحامل بأن تجهض جنينها ومن ثمّ فيتعيّن أن يكون صادراً من امرأة مدركة لطبيعة فعل الإجهاض وأن تكون إرادتها حرّة وحقيقيّة غير خاضعة لأيّة ضغوط أو إكراه أو تدليس، علماً بأنّ التشريعات الجنائيّة التي نظّمت إجهاض المرأة المغتصبة لم تحدّد سنّاً معيّنة يعتد فيها برضا المرأة الحامل مكتفية بأنّ الأنثى التي تبلغ مبلغ المرأة يتحقّق لديها الإدراك الكافي للأخذ برضاها، في حين أن بعض التشريعات الجنائيّة كالقانون الأردني والسوري والليبي لم يشترطوا لإجهاض المرأة المغتصبة الحامل تحقّق رضاها ولا احترام رغبتها، فالفاعل يستفيد من حكم تخفيف العقوبة سواء أكان الإجهاض برضا وقبول المرأة المغتصبة الحامل أو بدون رضاها^{٢٩}، والسبب لأنّ الأصل أن الأركان العامّة في جريمة الإجهاض البسيطة لا يعتد بها برضا المرأة الحامل، لأنّ رضاها لا يعد سبباً لإجازة الإجهاض فالنصوص القانونيّة التي نظمت جريمة الإجهاض كانت تهدف إلى حماية حقّ الجنين في الحياة وحقّه في النموّ الطبيعي ومن ثمّ فليس للأمّ التصرّف بحقّ ليس لها سلطة التصرّف فيه وهذا ما قرّره محكمة النقض المصريّة بقولها «أنّ رضا

(٢٩) د. ادوار غالي الذهبي، مصدر سابق، ص ١٤٩؛ د. ضاري خليل محمود، أثر رضا الجنى عليه في المسؤولية الجزائية، ط١، بغداد: دار القادسيّة للطباعة، ١٩٨٢، ص ١٩.

الحامل بالإسقاط لا يؤثر على قيام الجريمة، ذلك أنّ للنفس البشرية حرمة ولا تستباح بالإباحة، ومن ثمّ فإنّ ذهاب الجنين عليها برضاها إلى المحكوم عليه الأوّل ليجري لها عملية الإسقاط ووفاتها بسبب ذلك لا ينفي خطأ المحكوم عليه المذكور...»^{٣٠}، ومن جهة أخرى أنّ المحافظة على الشرف واثقاء العار وستر الفضيحة لا يتوقّف على رضا وقبول امرأة حملت سفاهاً.

٢- أن تقوم المرأة المغتصبة بإسقاط جنينها بنفسها أو بواسطة الغير. هذا الشرط يتطلّب ارتكاب جريمة الإجهاض بركنيها المادي والمعنوي وعناصر كل ركن وبغض النظر عن الوسيلة المستخدمة للإجهاض كتعاطي الأدوية أو استخدام العنف والضرب وغيرها من بقيّة وسائل الإجهاض. وسواء أكان فعل الإسقاط إيجابياً بأنّ تقوم المرأة المغتصبة بإجهاض نفسها بنفسها أو سلبياً بتمكين الغير من إجهاضها^{٣١}، هذا ما قرّره القانون السوداني، إلّا أنّ القانون العراقي حدّد الغير بأحد أقارب المرأة المغتصبة حتى الدرجة الثانية أو الدرجة الثالثة وفقاً للقانون الأردني، علماً بأنّ القرابة تقسم إلى أربعة درجات، فالدرجة الأولى تشمل أصول الرجل من النساء كالأم والجدّة وأنّ علت والدرجة الثانية تشمل فروع الرجل من النساء وهي البنت وبنت الابن وبنت البنت (الأحفاد

(٣٠) أنظر الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٧، س ٢١، ص ١٢٥٠، بند (٢) والمنشور على موقع الانترنت قاعدة التشريعات والاجتهادات المصرية:

<http://www.arablegalportal.org/egyptverdicts/About.aspx#top>

(٣١) د. محمود نجيب حسني، مصدر سابق، ص ٣١١؛ د. كامل السعيد، مصدر سابق، ص ٣٥٩، المحامي شريف بدوي، مصدر سابق، ص ٢٦٦.

والحفيدات) والدرجة الثالثة تشمل الأخوة والأخوات وبناتهن وإن نزلن والدرجة الرابعة تشمل العمّات والخالات^{٣٢}، في حين أنّ القانون الليبي لم يحدّد درجة معيّنة للقرابة بل المهمّ لديه أن يكون ذلك الشخص قريباً للمرأة المغتصبة الحامل وإن كانت قرابته بعيدة.

كما لا يهم أن يكون الغير ذكر أو أنثى. بمعنى آخر أنّ الشخص الذي يساعد المرأة المغتصبة على إجهاض جنينها يمكن أن يكون أحد أبويها أو أحد أشقائها أو شقيقاتها وغيرهم إذ ليس من حكمة تتطلّب التفرقة بينهما فكما يستفيد الأب الذي يقوم بإجهاض ابنته كذلك تستفيد ابنتها التي تتولّى إجهاض والدتها^{٣٣}. ولكن ذلك لا يمنع إجهاض هذه المرأة من غير هؤلاء إلّا أنّهم في مثل هذه الحالة لن يستفيدوا من العذر القانوني المخفّف، بل أنّ التخفيف سيشمل المرأة دون الشخص الذي قام بإجهاضها ومردّد هذا أنّ للعذر طابعاً شخصياً يؤثّر في صاحبه فقط وهذا ما أجمع عليه الفقه والقضاء^{٣٤}.

ولغرض اعتبار الغير فاعلاً أصلياً، فإنّ ذلك يعتمد على نوع السلوكيات والتصرّفات الصادرة عنه والمحدّدة وفقاً للقواعد العامّة، وأكثر من ذلك يلاحظ أنّ بعض القوانين الجنائيّة الوضعيّة قد ذهبت أبعد من ذلك ووسعت من نطاق فكرة الفاعل الأصلي في نطاق جريمة الإجهاض وعدت الغير الذي يدل المرأة الحامل على طرق الإجهاض فاعلاً أصلياً على الرغم من أنّ الدلالة على طرق الإجهاض لا تعدو أن تكون نوعاً من المساعدة التي تعتبر صورة من صور المساهمة الجنائيّة وهذا

(٣٢) د. أحمد علي الخطيب ود. حمد عبيد الكبيسي ود. محمد عباس السامرائي، شرح قانون الأحوال الشخصية، ط١، الموصل، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٠، ص ٧٦.

(٣٣) د. كامل السعيد، مصدر سابق، ص ٣٨٠.

(٣٤) د. كامل السعيد، مصدر سابق، ص ٣٨٠.

ما قرّره القانون الجزائري والمصري والفرنسي^{٣٥}. لكن ذلك لا يعني بالضرورة أن كلّ من يساهم في الإجهاض برضا وقبول المرأة الحامل يعد فاعلاً أصلياً، بل يعد مساهماً تبعياً متى ما خرجت مساهمته من نطاق فكرة الفاعل الأصلي^{٣٦}.

٣- يجب أن يكون الباعث الدافع على الإجهاض هو المحافظة على الشرف اتقاء للعار وستراً من الفضيحة، ومن ثم فإن كانت مثل هذه المرأة المغتصبة هي امرأة بغية أو لا شرف لها أي أن سمعتها سيئة ولديها سوابق فلا يتحقّق مثل هذا الشرط بالنسبة لها لأنّها لا تعرف معنى العار والعيب، لأنّ مفهوم العار ملازم لمفهوم الشرف وكلاهما يأتي من إحساس ذاتي فمن لا يعرف الشرف لا يعرف العار أي أن كلاهما وجهان لعملة واحدة. وأن مفهوم الشرف في مجتمعاتنا العربيّة يدور

٣٥) حيث ورد في المادة (٣٠٦) من قانون العقوبات الجزائري «الأطباء أو القابلات أو جراحو الأسنان أو الصيادلة وكذلك طلبة الطب أو طب الأسنان وطلبة الصيدلة ومستخدمو الصيدليات ومحضرو العقاقير وصانعو الأربطة الطبيّة وتجار الأدوات الجراحية والمرضون والمرضات والمذكّنون والمذكّنات الذين يرشدون عن طريق إحداث الإجهاض أو يسهّلونه أو يقومون به تطبّق عليهم العقوبات...» والمادة (٣١٠) منه «... كلّ من حرض على الإجهاض ولو لم يؤدّ تحريضه إلى نتيجة ما وذلك بأن: ١- ألقى خطباً في أماكن أو اجتماعات عموميّة، ٢- أو باع أو طرح للبيع أو قدم ولو في غير علانية أو عرض أو ألصق أو وزع في الطريق العمومي أو في الأماكن العموميّة أو وزع في المنازل كتباً أو كتابات أو مطبوعات أو إعلانات أو ملصقات أو رسوماً أو صوراً رمزيّة أو سلم شيئاً من ذلك مغلفاً بشرائط موضوعاً في ظروف مغلقة أو مفتوحة إلى البريد أو إلى أي عامل توزيع أو نقل، ٣- أو قام بالدعاية في العيادات الطبيّة الحقيقيّة أو المزعومة». والمادة (٢٦١) من قانون العقوبات المصري «كل من أسقط عمداً امرأة حبلى بإعطائها أدوية أو باستعمال وسائل مؤذية إلى ذلك أو بدلتها عليها...» والمادة (١٢٢-١٢٣) من قانون العقوبات الفرنسي

«Le fait de fournir à la femme les moyens matériels de pratiquer une interruption de grossesse sur elle-même est puni de trois ans d'emprisonnement et de 75.000€ d'amende».

٣٦) د. محمود نجيب حسني، مصدر سابق، ص ٣٢٠، ٣١٤، اخامي شريف بدوي، مصدر سابق، ص ٢٧٢.

وجوداً وعدمًا مع سلوك الإنسان الجنسي كما أنّه يتضمّن كلّ القيم النبيلة كالصدق والوفاء والإخلاص والتزاهة والأمانة، ومن ثمّ فالمرأة الشريفة لا بدّ من أن تتحلّى بكلّ هذه الصفات والخصال^{٣٧}، وهذا ما قرّره القانون الأردني والعراقي والسوري واللبناني والليبي^{٣٨}، إلا أن القانون السوداني ومشروع قانون العقوبات الفلسطيني لم ينصّ صراحة على وجود هذا الشرط باعتباره ضمناً متحقّقاً.

٤- أن تكون هذه المرأة ضحيّة لارتكاب جريمة اغتصاب وكلّ اتّصال جنسي لم ترض به المرأة رضاء صحيحاً كوقاع المرأة ناقصة الأهليّة كالمختلّة عقلياً والقاصرة والمخدّرة أو التي أجري عليها تلقيح صناعي دون رضاها، بمعنى أنّها تحمل صفة المجنى عليها ومن ثمّ فإذا لم تكن هذه المرأة الحامل مغتصبة بل أنّ الجنين الذي في بطنها سببه جريمة أخرى كأن تكون زنا أو عدم وجود جريمة كالزواج، فلا يحقّ لها إجهاض نفسها، ومع ذلك فلم تشترط القوانين الجنائية الوضعيّة أن يكون الجنين ثمرة

(٣٧) ويرى السيّد جاسم لفقة سلمان أن تطبيق مثل هذا الشرط هو أمر غير ميسور دائماً بقوله (أن من التصرفات المشينة الجنسيّة منها وغير الجنسيّة ما تغلف بحجاب سميّك من التكتّم يحجبها عن أعين الآخرين، بل أنّ الأعين ذاتها تزوغ أحياناً عن تمييزها تحت تأثير كثير من الأسباب، وإذا كان لهذا الملحظ نصيب من الصحّة، فمن باب أولى أن نلاحظ أن سمعة المرأة قد تلتطّخ بالوحل زوراً وبهتاناً في وسط جاهل أو محيط تعصف به صراعات متناقضة تدفعه بعفوية نحو هذا الاتجاه الأمر الذي يسوق إلى ظلم يمتنع معه على هذه الإنسانية البريئة التي دفعها محيطها بالوصمة ظلماً، أن تدفع باتّقاء العار، وبناء على هذه الأسباب يصبح التطبيق العادل لهذا الظرف أمراً غير ميسور دائماً). انظر للمؤلّف، جريمة الإجهاض في النظامين الرأسماليّ والاشتراكيّ (دراسة قانونيّة مقارنة)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٠، ص ١١٠.

(٣٨) حيث ورد في المادة (٣٢٤) من قانون العقوبات الأردني «... المرأة التي تجهض نفسها محافظة على شرفها...» والفقرة (٤) من المادة (٤١٧) من قانون العقوبات العراقي «... إجهاض المرأة نفسها اتقاء للعار...» والمادة (٣٩٤) من قانون العقوبات الليبي «... صيانة لعرض الفاعل أو أحد ذوي قرباه،...» والمادة (٥٣١) من قانون العقوبات السوري «المرأة التي تجهض نفسها محافظة على شرفها...».

جريمة اغتصاب حصراً، بل أن يكون الجنين ثمرة اتصال جنسي غير شرعي سواء أكان برضا المرأة أو بدون رضاها ويشمل ذلك الزنا أو أي فعل محرّم آخر^{٣٩}، وهذا ما قرّره القانون الأردني والعراقي والليبي والسوري واللبناني باستثناء القانون السوداني ومشروع قانون العقوبات الفلسطيني الذين اشترطا صراحة تحقّق جريمة الاغتصاب حصراً دون سواها من بقية الجرائم الجنسيّة الأخرى لكي تتخلّص المرأة المقتصة من جنينها.

- ٥- استكمالاً للشرط الرابع لا بدّ من وجود قرار حكم مكتسب للدرجة القطعيّة صادر من محكمة جنائيّة مختصّة يتضمّن وقوع جريمة اغتصاب موضعاً فيه الجاني والمجني عليها وكافة ظروف ارتكاب الجريمة وأن المرأة المقتصة الحامل هي المجني عليها. ومن الناحية العمليّة قد يتأخّر صدور قرار الحكم وتبعاً لذلك يتأخّر اكتسابه الدرجة القطعيّة، عليه فإنّ ذلك لا يسقط الحق للمرأة المقتصة بأن تجهّز نفسها حتى ولو تأخّر صدور قرار الحكم، فمن الممكن لاحقاً بعد صدور قرار الحكم الاحتجاج به.
- ٦- المدّة الزمنيّة، بمعنى ما هي الفترة الزمنيّة التي يحقّ فيها للمرأة المقتصة أن تجهّز نفسها خلال هذه المدّة؟ هل هي مطلقة أو مقيّدة؟ وهل له علاقة بفترة نفخ الروح؟

بخصوص المدّة الزمنيّة، هناك ثلاثة آراء قيلت من قبل علماء الأزهر الشريف عند مناقشتهم لمسألة إجهاض المرأة المقتصة وكما يلي:

(٣٩) د. كامل السعيد، مصدر سابق، ص ٣٨٠.

الرأي الأول: يرى بأنّه لا توجد مدّة معيّنة ولا يرتبط حقّ المرأة المغتصبة بفترة نفخ الروح بل يجوز أن يتم حال اكتشاف الحمل فيحقّ للمرأة المغتصبة أن تجهض نفسها سواء قبل نفخ الروح أو بعد نفخ الروح في جنينها ما دامت قد تمّ اغتصابها كرهاً وحملت سفاهاً^{٤٠}.

الرأي الثاني: يحدّد مدّة أقصاها وقدرها ١٢٠ يوماً حيث يجوز للمرأة المغتصبة أن تجهض نفسها قبل انقضائها لأن نفخ الروح هو الطور السابع من الأطوار التي ورد ذكرها في قوله تعالى (وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ {١٢} ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ {١٣} ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ {١٤}).

ومن ثمّ فإذا انقضت هذه المدة ولم يتسنّى لهذه المرأة أن تجهض نفسها فلا يحقّ لها بعد ذلك إذا علمت به وتركته بعد العلم مدّة في بطنها لأنّ الروح يتم نفخها بعد مضي هذه المدّة من الحمل^{٤١}.

فمن أطوار الجنين الأولى هي النطفة والعلقة والمضغة وهذا الزمن مدّته مائة وعشرون يوماً ولقوله (صلّى الله عليه وسلّم) «إنّ أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث الله ملكاً يؤمر بأربع كلمات ويقال له: أكتب عمله ووزقه وشقي أم سعيد ثم

٤٠ وبأني في مقدّمة المؤيدين لهذا الرأي الدكتور محمد سيّد طنطاوي والدكتور عبدالله النجار. أنظر مجدي محمد، وسط موجة من الجدل... مجمع البحوث الإسلامية يتّجه للموافقة على مشروع قانون يبيح إجهاض المغتصبة قبل مرور ١٢٠ يوماً على حملها، صحيفة المصريون في ٢٦/١٢/٢٠٠٧.

٤١ ويتزعم هذا الرأي الدكتور عبد الفتاح الشيخ ويدعمه الدكتور نصر فريد واصل والدكتور علي جمعة. أنظر مجدي محمد، وسط موجة من الجدل... مجمع البحوث الإسلامية يتّجه للموافقة على مشروع قانون يبيح إجهاض المغتصبة قبل مرور ١٢٠ يوماً على حملها، صحيفة المصريون في ٢٦/١٢/٢٠٠٧.

ينفخ فيه الروح»^{٤٢}، هذا فضلاً عما روي من رفاعه بن رافع أنه قال: (جلس إلى عمر علي والزبير بن العوام وسعد بن أبي وقاص ونفر من أصحاب رسول الله، فتذاكروا العزل (والعزل هو القذف خارج الرحم) فقال علي: لا بأس به، فقال رجل أنهم يزعمون أنها المؤودة الصغرى، فقال علي كرم الله وجهه: لا تكون مؤودة حتى تمر على التارات السبع: تكون سلاله من طين، ثم تكون نطفة ثم تكون علقه، ثم تكون مضغة، ثم تكون عظاماً، ثم تكون لحماً ثم تكون خلقاً آخر. فقال عمر: صدقت أطل الله بقائك).

كل ما تقدم يشير إلى نفخ الروح في الجنين يحدث بعد انتهاء زمن طور المضغة الذي ينتهي بنهاية الأربعين الثالثة، حيث أن حياة الجنين في المائة وعشرين يوماً هي أقرب ما تكون حياة نباتية لم تنفخ فيها الروح الإنسانية بعد.

الرأي الثالث: جعل مدة الإجهاض أربعين يوماً على الحمل، وإلا أذا مضت مدة الأربعين يوماً وأجهضت هذه المرأة جنينها بعد ذلك، عندئذ يكون إزهاقاً لنفس بريئة.

هذا الرأي يستند إلى قول الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) «وأن أحدكم ليجمع في بطن أمه أربعين يوماً، ثم مثلها علقه، ثم مثلها مضغة، ثم يأمر الله الملك فينفخ الروح، ويأمره بكتب أربع كلمات أكتب أجله، وأكتب عمله، وأكتب رزقه، وشقي أم سعيد»^{٤٣}.

(٤٢) انظر مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني (ت ٢٤١هـ)، القاهرة: مؤسسة قرطبة، ج ٣٨٢/١. مسند عبدالله بن مسعود، حديث رقم (٣٦٢٤).

(٤٣) انظر مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني (ت ٢٤١هـ)، ج ٣٨٢/١ القاهرة: مؤسسة قرطبة، مسند عبدالله بن مسعود، حديث رقم (٣٦٢٤).

وحديث آخر رواه الصحابي حذيفة بن أسيد (صلى الله عليه وسلم) قال: أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) قال ما معناه «إذا مرّ بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة أرسل الله إليها الملك ويأمره بخلق لحمها وعظامها»^{٤٤}.

فإذا بلغ الجنين في بطن أمه مدة ١٢٠ مائة وعشرون يوماً فإنه يحرم بالإجماع إجهاض المرأة، إلا إذا كان بقاء الجنين في الرحم يترتب عليه تعريض الأم لخطر الموت والهلاك وعلى أن يثبت ذلك بقول طبيين عدلين ثقة. فحديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الأول سالف الذكر وضح أن الروح الإنسانية تدب في الجنين إذا وصل إلى ١٢٠ يوماً، أي أصبح إنساناً له روح، لكن لم يتم نضجه بعد، ومن ثم فهو كسائر البشر من هذه الناحية فلا يجوز إجهاضه، لأن إجهاضه يشكّل قتلاً لإنسان به روح إنسانية. ومن المعروف أن الروح هي شأن غيبي لا يعلم أحد من الخلق منها شيئاً لقوله تعالى (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي)^{٤٥}. والجنين قبل أن يبلغ ١٢٠ مائة وعشرون يوماً به حياة وقبل أن تدب به الروح الإنسانية، بل أن حياة الجنين موجودة في تكوين الخلية الأولى وهي الحيوان المنوي والبيضة، لأن كل منهما به حياة، لكنها حياة أقرب ما تكون للحياة النباتية.

بناء عليه، يجوز الإجهاض قبل ٤٠ أربعين يوماً استناداً إلى حديث الصحابي حذيفة بن أسيد (صلى الله عليه وسلم) سالف الذكر، لأن الملك يبدأ تدخله بعد ٤٢ اثنان وأربعون ليلة^{٤٦}، هذا من الناحية الدينية، أما من الناحية العلمية الطبية

٤٤) انظر صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ج ٤/ ٢٠٣٧. كتاب القدر، باب كَيْفِيَّةِ خَلْقِ الْآدَمِيِّ فِي بَطْنِ أُمِّهِ وَكِتَابَةِ رِزْقِهِ وَأَجَلِهِ وَعَمَلِهِ وَشَقَاوَتِهِ وَسَعَادَتِهِ، حديث رقم (٢٦٤٤).

٤٥) الآية ٨٥، سورة الإسراء.

٤٦) وقد قال بذلك الدكتور محمد رأفت عثمان. أنظر موقع الانترنت <http://www.islamonline.net>

فيقول سبحانه وتعالى (وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ {١٢} ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ {١٣} ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ {١٤})^{٤٧}.

فالحقائق العلميّة المعتمدة في علم الأجنّة الحديث ان الوصف القرآني لأطوار الجنين الثلاثة الأولى (النطفة والعلقة والمضغة) كلّها تقع في أربعين يوماً واحدة وأن نفخ الروح يكون بعد طور المضغة، وبما أنّه قد ثبت أن زمن المضغة يقع في الأربعين يوماً الأولى لحديث جمع الخلق وحديث الصحابي حذيفة بن أسيد (صلى الله عليه وسلّم) سالف الذكر، وتوافق حقائق علم الأجنّة الحديث مع هذه الأوصاف الشرعيّة لأطوار الجنين، فالروح لا تنفخ إلا بعد مضي مدّة الأربعين يوماً الأولى من عمر الجنين^{٤٨}.

أما في القانون الجنائي الوضعي فلم تحدّد التشريعات الجنائيّة الوضعيّة التي نظمت إجهاض المرأة المغتصبة حدّاً أعلى لعمر جنين المرأة المغتصبة المراد إجهاضه إذ يتصوّر ارتكاب الإجهاض طوال الفترة التي تمتد خلالها حياة الجنين ومن ثم فلا يشترط بلوغ الجنين درجة معيّنة من النمو ومن ثمّ فالإجهاض قد يرتكب ولو لم تبقى على الولادة سوى ساعات قليلة^{٤٩} ولم يخرج عن خطة هذه التشريعات

(٤٧) الآية ١٢-١٤، سورة المؤمنون.

(٤٨) د. ست البنات خالد محمد علي، علم الأجنّة في القرآن والسنة، على الموقع:

<http://www.islamonline.net>

(٤٩) د. كامل السعيد، مصدر سابق، ص ٣٥٣.

الجنايئة سوى القانون السوداني الذي اشترط أن لا تمضي مدة تسعين يوماً على بدء الحمل وذلك لتأثر القانون السوداني في معظم أحكامه بالشرعية الإسلامية^{٥٠}.

٧- أن لا يؤدّي فعل الإسقاط المكون للمركز المادي لجريمة الإجهاض إلى موت المرأة المغتصبة، لأنه يجب أن تبقى على قيد الحياة لكي تقدم للمحاكمة وعندئذ يطبق بحقها هي والغير العذر القانوني المعفي أو المخفّف للعقوبة، ومع ذلك نجد أن بعض التشريعات الجنائية الوضعية كالقانون الأردني والسوري واللبناني والليبي لم تشترط عدم تحقق الوفاة، بمعنى آخر أنه لو أقدم الغير على إجهاض امرأة مغتصبة وأدى فعله إلى موتها، فإنه يستفيد من أحكام تخفيف العقوبة بحقه طالما كان فعله بهدف اتقاء العار وصيانة العرض.

٨- عدم قبول المرأة المغتصبة للمجرم الذي اغتصبها زوجها لها، بمعنى آخر إذا وافقت المجني عليها في جريمة الاغتصاب على الزواج بالرجل الذي اغتصبها وحملت منه، عندئذ تنفي الحكمة من تخلصها من حملها غير المرغوب فيه، لأنه ليس من المنطق والعقل إعطاؤها الحق بإجهاض جنينها ومن ثمّ توافق بمحض إرادتها على الزواج بمن اغتصبها، ففي مثل هذه الحالة إذا تمّ عقد الزواج بينهما فلا يحقّ لها بعد ذلك التدرّع والاحتجاج بحقها في إجهاض جنينها.

٥٠. نصت المادة (١/١٣٥) من القانون الجنائي السوداني «بعد مرتكباً جريمة الإجهاض من يتسبب قصداً في إسقاط جنين لامرأة. إلا إذا حدث الإسقاط في أي من الحالات الآتية: ... (ب) إذا كان الحمل نتيجة لجريمة اغتصاب ولم يبلغ تسعين يوماً ورغبت المرأة في الإسقاط».

المبحث الثالث

حالات إجهاض المرأة المتغصبة في القانون الوضعي

الإجهاض ليس واحداً، فقد يكون اختيارياً برضا وقبول المرأة الحامل وهو ما يعرف بالإجهاض الاختياري، وربما تتعرض هذه المرأة للإجهاض عمداً أو خطأ، هذه هي حالات الإجهاض، والمرأة المتغصبة قد تكون عرضة للوقوع في أية حالة من هذه الحالات وكما يلي:

الحالة الأولى: المرأة المتغصبة التي تجهض نفسها بنفسها عمداً

يمكن تصور هذه الحالة عندما تقوم المرأة المتغصبة الحامل على إسقاط جنينها قصداً دون أن يدفعها أو يحرضها على ذلك شخص ما باستخدام أية طريقة أو وسيلة تؤدي إلى التخلص من الجنين، ولم تأخذ معظم التشريعات الجنائية الوضعية بوسيلة ما لارتكاب فعل الإسقاط، فكل الوسائل بنظره سواء. ويطلق على هذه الحالة بالإجهاض الإيجابي، فالمرأة تأخذ صفة الفاعل الأصلي والجنين يصبح مجنياً عليه وإن لم يولد لأن الاعتداء وقع على حقه في الحياة وليس للأُم أن تتصرف فيه^{٥١}.

الحالة الثانية: المرأة المتغصبة التي تكون عرضة للإجهاض الخطأ

هذه الحالة على نقيض الحالة الأولى، فقد نتصور أن تتعرض مثل هذه المرأة المتغصبة صدفة إلى الإسقاط أما أن تتناول دواء معيناً ودون أن تعلم أن تناول مثل

٥١) أنظر د. فوزية عبد الستار، مصدر سابق، ص ٤٩٣؛ د. ضاري خليل محمود، مصدر سابق، ص ١٧٥؛ د. ادوار غالي الذهبي، مصدر سابق، ص ١٥٢.

هذا الدواء قد يسبّب لها الإجهاض، أو إنها تعرّضت لسقطة ما أو انزلقت مما سبب لها الإجهاض، ففي مثل هذه الحالة لا تتحقّق جريمة الإجهاض بالأساس، لأنّ جريمة الإجهاض جريمة عمدية يتّخذ الركن المعنوي فيها صورة القصد الجنائي، بل تنهض المسؤولية على الإصابة غير العمدية^{٥٢}.

الحالة الثالثة: المرأة المغتصبة التي تجهض نفسها بواسطة الغير

قد لا تملك المرأة المغتصبة الحامل قدرًا كافيًا من الشجاعة والجرأة لكي تقوم بإسقاط جنينها بنفسها وربما قد تخشى على حياتها من الموت أو الهلاك ان أقدمت وحدها على ذلك، مما يضطرها ذلك إلى أن تلجأ إلى الاستعانة بأناس آخرين كالأقارب أو الأطباء أو الممرضات وغيرهم. هذه الحالة يطلق عليها الإجهاض السليبي لأنّ دور المرأة ينحصر بفسح المجال للغير بإسقاط جنينها، وسواء أكانت فكرة الإجهاض نابعة منها أو نابعة من قبل الغير كما لم ينص القانون الجنائي الوضعي على صورة معينة لرضا المرأة فيجوز أن يكون صريحًا كأن يكون شفويًا أو تحريريًا أو ضمنيًا إذا كانت ظروف الحال لا تدع مجالاً للشك فيه^{٥٣}. ففي مثل هذه الحالة تصبح المرأة والغير كلاهما فاعل أصلي يستفيدان سوية من أحكام تخفيف العقوبة، ويرجع السبب في اعتبار المرأة الحامل فاعلاً أصلياً عند فسحها المجال للغير بأن يجهبها - على الرغم من عدم قيامها بأيّة حركة مادية أو لعبها أي دور إيجابي - هو قدرتها على إعطاء الإذن بارتكاب مثل هذه الجريمة زائدًا تحقّق نيّة الفاعل لديها فلا يستلزم ذلك بالضرورة الرضاء الصريح لها، بل يمكن أن يكون

٥٢) د. فوزية عبد الستار، مصدر سابق، ص ٤٩٧؛ د. محمود نجيب حسني، مصدر سابق، ص ٣١٥؛

المحامي شريف بدوي، مصدر سابق، ص ٢٦٩.

٥٣) د. ادوار غالي الذهبي، مصدر سابق، ص ١٤٩.

ضمنياً طالما أنه يكون في قدرتها منع الغير من إجهاضها إلا أنها أثبت. وبذلك يعد القانون الجنائي الوضعي في نطاق جريمة الإجهاض قد اعتمد النظرية الشخصية في التمييز بين المساهمة الأصلية عن المساهمة التبعية^{٥٤}.

ولهذا نجد أن قوانين كل من الأردن والعراق وليبيا ولبنان ومشروع قانون العقوبات الفلسطيني قد شملت الغير بأحكام تخفيف العقوبة، على أن يكون أحد أقارب المرأة المغتصبة أسوة بها^{٥٥}.

أما لو كان الغير ليس قريباً لها عندئذ لا يستفيد من أحكام التخفيف بل يخضع للقواعد العامة في جريمة الإجهاض باستثناء القانون السوداني الذي لم يحدد الغير بصفة معينة.

الحالة الرابعة: الإجهاض الرضائي للمرأة المغتصبة المفضي إلى الموت

إذا أفضى فعل الإسقاط إلى وفاة المرأة المغتصبة عندئذ تسقط العقوبة عنها نظراً لوفاتها أن كانت هي التي أجهضت نفسها بنفسها، أما لو كان إجهاضها بواسطة الغير وبرضاها كما لم قام بإعطائها أدوية معينة أو نوع معين من الطعام أو الشراب بناء على طلب منها أو هو الذي غرس هذه الفكرة في مخيلتها وأدى ذلك إلى وفاتها، عندئذ تشدد العقوبة بحق الغير وإن كان قريباً لها وهذا ما قرره القانون العراقي واليميني والجزائري ومشروع قانون العقوبات الفلسطيني والقانون الجزائري

٥٤) د. محمود نجيب حسني، مصدر سابق، ص ٣٢٦، ٣١٤.

٥٥) أنظر نص المادة (٣٢٤) من قانون العقوبات الأردني والفقرة (٤) من المادة (٤١٧) من قانون العقوبات العراقي والمادة (٣٩٤) من قانون العقوبات الليبي والمادة (٥٤٥) من قانون العقوبات اللبناني والفقرة (٢) من المادة (٢٥٥) من مشروع قانون العقوبات الفلسطيني.

الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة والقانون الجزائري العربي الموحد^{٥٦}، باستثناء القانون الليبي والأردني والسوري واللبناني الذين نصّوا على شمول الشخص القريب للمرأة المغتصبة الذي يتولّى إجهاضها بأحكام تخفيف العقوبة حتى وإن أدّى فعله إلى موتها^{٥٧}.

الحالة الخامسة: الإجهاض غير الرضائي للمرأة المغتصبة

قد تتعرّض المرأة المغتصبة إلى إسقاط جنينها كرهاً أي بدون رضا وقبول منها سواء أكان ذلك الإكراه مادياً أو معنوياً أو ما يأخذ حكم الإكراه كالتنويم المغناطيسي وما شابه ذلك، فكلّ ما يعدم إرادة ورغبة المرأة المغتصبة يعد ذلك إجهاضاً إجبارياً. هذه الحالة تجعل من جريمة إجهاض المرأة الحامل جنائية عقوبتها شديدة حتى وإن توافرت ظروف التخفيف كونها مغتصبة أو قام بإجهاضها أحد أقاربها. وهذا ما اجتمعت عليه قوانين كلّ من قطر والإمارات العربيّة المتّحدة والعراق والأردن والقانون الجزائري العربي الموحد^{٥٨} باستثناء القانون الليبي والأردني والسوري واللبناني الذين شملوا أقارب المرأة المغتصبة الحامل بحكم تخفيف العقوبة حتى وأن أقدموا على إجهاضها بدون رضاها طالما كان فعلهم بقصد صيانة العرض^{٥٩}.

٥٦ أنظر نص الفقرة (٢) من المادة (٤١٧) من قانون العقوبات العراقي وما ورد في المادة (٢٤٠) من قانون الجرائم والعقوبات اليمني والشرط الثاني من المادة (٣٠٤) من قانون العقوبات الجزائري وما ورد في المادة (٤٦٧) من القانون الجزائري العربي الموحد والمادة (٢٥٣) من مشروع قانون العقوبات الفلسطيني والمادة (٤٢١) من القانون الجزائري الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة.

٥٧ د. ادوار غالي الذهبي، مصدر سابق، ص ١٥٤؛ د. كامل السعيد، مصدر سابق، ص ٣٨٠.

٥٨ أنظر نص المادة (٣١٦) من قانون العقوبات القطري والمادة (٣٤٠) من قانون العقوبات الإماراتي والفقرة (٢) من المادة (٤١٨) من قانون العقوبات العراقي والفقرة (١) من المادة (٣٢٣) من قانون العقوبات الأردني والمادة (٤٦٨) من القانون الجزائري العربي الموحد.

٥٩ د. ادوار غالي الذهبي، مصدر سابق، ص ١٥٤.

الحالة السادسة: الإجهاض غير الرضائي للمرأة المغتصبة المفضي للموت

إذا أدى الإجهاض غير الرضائي للمرأة المغتصبة إلى وفاتها، صارت الوفاة عاملاً مشدداً للعقوبة حتى مع توافر ظروف التخفيف كونها مغتصبة أو قام بإجهاضها أحد أقاربها طالما كان بدون رضا وقبول من المرأة، وسواء أحدثت الوفاة والإجهاض بنفس الوقت أو كان بينهما فاصل زمني كأن يؤدي فعل المتهم إلى إسقاط الجنين أولاً ثم تحدث الوفاة بعد فترة من الإجهاض فالعبرة بأن يكون الإجهاض هو الذي تسبب بوفاة المرأة^{٦٠}.

وجريمة الإجهاض بمقتضى هذه الحالة هي أشد الجرائم عقوبة من كل الحالات الأخرى، لأن فعل المتهم قد يكون أكثر من جريمة، فمن ضرب امرأة حامل ضرباً عنيفاً أدى إلى وفاتها، فقد ترتب على فعله جريمتان، أولهما موت المرأة وثانيهما إسقاط جنينها، وهذا هو التعدد المعنوي للجريمة التي تتطلب إيقاع العقوبة الأشد^{٦١}. ولهذا اعتبرت بعض التشريعات الجنائية الوضعية هذه الحالة أشدها عقوبة، وهذا ما قرره القانون اليمني والعراقي والقانون الجزائري العربي الموحد^{٦٢} باستثناء القانون الليبي والأردني واللبناني والسوري الذين قرروا شمول أقرباء المرأة المغتصبة الحامل بحكم تخفيف العقوبة حتى وإن أدى فعلهم إلى موت المرأة هي وجنينها لأن فعلهم كان بقصد صيانة العرض.

٦٠. د. ادوار غالي الذهبي، مصدر سابق، ص ١٥٠.

٦١. د. محمود نجيب حسني، مصدر سابق، ص ٣١٨؛ الحامي شريف بدوي، مصدر سابق، ص ٢٦٨.

٦٢. أنظر نص المادة (٢٣٩) من قانون الجرائم والعقوبات اليمني والفقرة (٢) من المادة (٤١٨) من قانون العقوبات العراقي والمادة (٤٦٨) من القانون الجزائري العربي الموحد.

الحالة السابعة: الاعتداء على سلامة جسم المرأة المغتصبة الحامل ترتب عليه إجهاضها

(الضرب المفضي إلى إجهاض)

قد تعرّض المرأة المغتصبة الحامل عمداً إلى اعتداء عليها بضرب أو بآية وسيلة من وسائل العنف، لا يقصد من هذا الضرب إجهاضها، إلاّ أنّه نشأ عن هذا الضرب نتيجة مفادها أن أفضى إلى إسقاط جنينها، ففي مثل هذه الحالة لا تتحقّق جريمة الإجهاض بل تتحقّق جريمة أخرى كالضرب أو الجرح لأن القصد الجنائي في جريمة الإجهاض يقوم على عنصرَي العلم والإرادة ويجب أن يتوافر هذان العنصران لحظة الفعل، فيجب أن يعلم المتهم أن من شأنه فعله إحداث الإجهاض ويتعيّن أن يتوقّع وقت ارتكاب فعله حدوث النتيجة الجرميّة وأن تتّجه إرادته إلى ارتكاب فعل الإجهاض وإلى إحداث النتيجة وهي إنهاء حالة الحمل قبل الموعد الطبيعي للولادة وهذا ما هو منتفي لديه^{٦٣}. ومن ثمّ فإن أحكام جريمة الإجهاض لا تنطبق على مثل هذه الحالة وهذا ما قرّره القانون العراقي والإماراتي والسوداني والليبي^{٦٤}.

أما مسألة البحث عن القصد الاحتمالي في مثل هذه الحالة، فيوجد رأيين في الفقه الجنائي:

٦٣) د. فوزية عبد الستار، مصدر سابق، ص ٤٩٧-٤٩٨؛ د. محمود نجيب حسني، مصدر سابق، ص ٣١٦؛ د. إدوار غالي الذهبي، مصدر سابق، ص ١٤٧؛ الخامي شريف بدوي، مصدر سابق، ص ٢٧٠.

٦٤) أنظر نص المادة (٤١٩) من قانون العقوبات العراقي والمادة (٣٣٩) من قانون العقوبات الإماراتي والمادة (١٣٦) من القانون الجنائي السوداني والمادة (٣٨١) من قانون العقوبات الليبي.

الرأي الأول: يرى بأن القانون لا يعتدّ بالقصد الاحتمالي في الإجهاض بشكل عام ومن ثم فمن يعتدي على امرأة حامل بقصد إبلاها وإيذاها فقط، إلا أنّه يترتب على ذلك إجهاضها، فلا يسأل عن إجهاض، لأنّ نيّة الفاعل لم تنصرف إلى تحقيق الإجهاض ولم يتوقّع الإجهاض ولم يردّه تبعاً لذلك. وهذا هو الرأي السائد في الفقه الفرنسي والمصري.

الرأي الثاني: يرى بأن ما ذهب إليه الرأي الأول هو محل نظر، لأنّه في مثل هذه الحالة يجب أن نفرّق بين فرضيتين، تتمثّل الفرضيّة الأولى بكون المتهم يجهل بأن المرأة المعتدى عليها حامل ولكنّه أي المتهم لديه من القدرة والإمكانية على أن يعلم بحمل المرأة، والفرضيّة الثانية تجعل من المتهم عالماً بحمل المرأة ولكنّه لا يتوقّع الإجهاض لكنّه في استطاعته ذلك التوقّع.

ومن ثمّ فالتهم سواء في الفرضيّة الأولى أو في الفرضيّة الثانية لا يسأل عن جريمة الإجهاض لأن القصد الجنائي لم يتوفّر لديه، فالقصد الجنائي يستلزم توقّع النتيجة واتّجاه الإرادة لها، وكقاعدة عامّة لا تنهض المسؤولية الجنائية العمديّة عن نتيجة لم يتوقّعها المتهم ولم تتجه إليها إرادته تبعاً لذلك.

ولكن إذا توافر القصد الاحتمالي لدى المتهم عندئذ يسأل عن جريمة الإجهاض عندما يتوقّع الفاعل نتيجة الإجهاض كأثر ممكن لفعله فأقدم عليه قابلاً للمخاطرة بحدوثها^{٦٥}.

(٦٥) د. محمود نجيب حسني، مصدر سابق، ص ٣١٧، د. كامل السعيد، مصدر سابق، ص ٣٦٨؛ المحامي شريف بدوي، مصدر سابق، ٢٧٢-٢٧٣.

المبحث الرابع

حكم إجهاض المرأة المغتصبة

تم تقسيم دراسة المبحث الرابع إلى مطلبين، تناولنا في المطلب الأوّل حكم الفقه الإسلامي لإجهاض المرأة المغتصبة وفي المطلب الثاني وضحنا حكم القانون الجنائي الوضعي.

المطلب الأوّل

حكم إجهاض المرأة المغتصبة في الفقه الإسلامي

فيما لو أقدمت المرأة المغتصبة على إجهاض نفسها وأسقطت جنينها الذي في بطنها، فما هو الأثر المترتب على ذلك؟ هل تعدّ مسؤولة جنائيًا وتخضع لأحكام القصاص؟ أو أنّه لا يترتب عليها شيء ومن ثم فلا تُسأل!

بالرجوع إلى كتب الفقه الإسلامي، لم نجد أن الفقهاء المسلمين قد بحثوا مسألة إجهاض المرأة المغتصبة بعينها، بل درسوا وبحثوا مسألة أجهاض المرأة قبل نفخ الروح في الجنين وبعد نفخ الروح فيه.

فقبل نفخ الروح وبدراسة آراء وأقوال الفقهاء المسلمين، يتبيّن أن وجهات نظرهم قد تباينت بين الإباحة المطلقة والإباحة المقيدة والكرهية والتحريم وكما يلي:

الرأي الأوّل: يرى بحق المرأة المطلق في إسقاط جنينها بعذر أو بدون عذر لأن الجنين لم يستبين شيء من خلقه ومن ثم فالحمل قبل التخلّق عبارة عن قطعة لحم قد لا تكون جنينًا ومن ثم فهو مجهول المستقبل ولا حياة فيه، وهذا ما أخذ به الشيعة الزيدية وبعض الحنفيّة وبعض الشافعيّة وقول لدى المالكيّة والحنابلة.

الرأي الثاني: يرى بحق المرأة المقيّد في إجهاض نفسها عند وجود عذر، لأنّ الجنين في مثل هذه الحالة عبارة عن بذرة محترمة لا يجوز المساس بها، ومن ثم فلا بدّ أن تكون هناك ضرورة مقبولة شرعاً تستلزم الإجهاض كمرض الأم أو حملها وهي مرضع أو فراغ يد الأب مما يستأجر به ظئراً مع خشيته هلاك الولد، والكراهة عند انعدام العذر، وهذا رأي لدى بعض الحنفية وبعض الشافعية.

الرأي الثالث: يرى بعض المالكية بأن إجهاض المرأة لجنينها وقبل نفخ الروح فيه هو فعل مكروه على الإطلاق.

الرأي الرابع: وهو على خلاف الرأي الأوّل، يذهب إلى تحريم إجهاض المرأة لجنينها وإن لم تدبّ فيه الروح بعد لأنّ محصول الحمل منذ بدايته له حقّ الحياة وأنّه لا يجوز التعرّض له بأي حال من الأحوال، وهذا الرأي هو المعتمد لدى المالكية والمتفق مع الظاهرية وما يفيد كلام الشيعة الجعفرية وصريح القول لدى الإباضية^{٦٦}.

أمّا بعد نفخ الروح، فقد أجمع الفقهاء المسلمين على تحريم الإجهاض واعتباره جناية تختلف عقوبتها حسب النتائج المترتبة على فعل الجاني وكما يلي:

أولاً: إن سقط الجنين حياً ثمّ مات

اختلف الفقهاء المسلمين في حكم ما إذا تسبّب الجاني بفعله إسقاط الجنين حياً ثمّ مات حسب الآراء التالية:

٦٦) محمد سلام مذكور، الجنين والأحكام المتعلقة به في الفقه الإسلامي، ط١، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٩، ص ٣٠١-٣٠٦.

- ١- رأي المالكية: تجب فيه الدية لأن الجنين أصبح من جملة الأحياء هذا إذا كان فعل الجاني لا يؤدي غالباً إلى الموت، أما إذا كان فعل الجاني ممّا يؤدي غالباً إلى الموت، ففي الجنين إذا مات بعد نزوله حيّاً القصاص. أضف إلى ما تقدّم تجب الكفارة (عتق رقبة) على الجاني عند الحنفية والشافعية والحنابلة، أمّا المالكية فتندب الكفارة في المشهور عندهم^{٦٧}.
- ٢- رأي الجمهور: ونقصد به رأي الشافعية والحنفية والحنابلة، تجب الدية كاملة إذا انفصل الجنين عن أمّه حيّاً ثمّ مات بسبب فعل الجاني^{٦٨}.

ثانياً: إن سقط الجنين ميتاً

إذا تسبّب الجاني بفعله إسقاط الجنين وانفصاله عن أمّه ميتاً وجبت عليه الدية، ودية الجنين غرة^{٦٩} عبداً أو أمه بدليل ما رواه أبو هريرة (صلى الله عليه وسلّم) قال: (اقتلت امرأتان من هذيل، فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها، فاختصموا إلى رسول (صلى الله عليه وسلّم) ف قضى أن دية جنينها غرة عبد أو وليدة)^{٧٠}.

٦٧) د. أحمد فتحي بھنسي، القصاص في الفقه الإسلامي، ط٥، القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٩، ص ١٠١، ١٠٦.

٦٨) د. عيسى العمري ود. محمد شلال العاني، مصدر سابق، ص ٣٧٠-٣٧١؛ محمود مطلوب أحمد ود. خالد رشيد الجميلي، الفقه الجنائي، ط١، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٤، ص ٣٠٥.

٦٩) غرة كل شيء أوله وأكرمه، وقيل إنما سمي ما يجب في الجنين غرة لأنه أول مقدر ظهر في باب الدية، ولهذا سمي أول الشهر غرة والغرة العبد والأمة. وفي الحديث «قضى رسول الله في الجنين بغرة» وكأنه عبر عن الجسم كلّ بالغرة. انظر محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، ط١، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨١، ص ٤٧١.

٧٠) انظر الجامع الصحيح المختصر، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير / اليمامة، بيروت، ط٣، ١٩٨٧: ج ٦/٢٥٣٢. كتاب (الديات)، باب (جنين المرأة وإن العقل على الوالد)، حديث رقم (٦٥١٢).

فهذا الحديث يدلّ على أنّ للجنين دية هي الغرة وتقدر هذه الغرة بخمسة في المائة ٥٪ من الدية الكاملة وهي ألف دينار، أي أنّ الغرة تساوي خمس من الإبل، أو خمسون ديناراً أو خمسمائة درهم عند الحنفية لأنّ الدية عندهم عشرة آلاف درهم وستمائة درهم عند الجمهور^{٧١}، وهذه النسبة المئوية اعتمدتها بعض التشريعات الجنائية الوضعيّة كالقانون اليمني والسوداني^{٧٢}.

إضافة إلى ما تقدّم، تجب على الجاني كفارة وهذا ما قال به الشافعية والحنابلة، أما الحنفية والمالكية فلا تجب الكفارة بحسب رأيهم بل هي مستحبة^{٧٣}.

كما بحث الفقهاء المسلمون مسألة من تجب عليه الغرة، والحكم يختلف في حالة العمد عنه في حالة الخطأ أو شبه العمد.

قال المالكية إن كانت الجناية عمدية فقد وجبت من مال الجاني المتعمّد وتدفع فوراً وإن كانت الجناية غير عمدية تكون على العاقلة.

أما الحنفية فقالوا إذا أسقطت الأم جنينها عمداً، فقد أوجبوا الغرة على العاقلة، أما إذا لم تتعمّد الأم إسقاط جنينها فلا غرة لعدم التعدي وقال بعضهم أنّ الغرة فيها على الأم.

(٧١) الإمام علاء الدين الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج(٧)، ط٢، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٢، ص ٣٢٥؛ محمود مطلوب أحمد ود. خالد رشيد الجميلي، مصدر سابق، ص ٣٠٤؛ الإمام محمد أبو زهرة، الجرمية والعقوبة في الفقه الإسلامي، ج(العقوبة)، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٠، ص ٤٣٠.

(٧٢) حيث نصّت المادة (٢٣٩) من قانون الجرائم والعقوبات اليمني على أنّه «كلّ من أجهض عمداً امرأة دون رضاها يعاقب بدية الجنين غرة هي نصف عشر الدية...» والفقرة (٢) من الجدول الثاني الملحق بالقانون الجنائي السوداني بقوها «تكون دية الجنين إذا سقط ميتاً، الغرة نصف عشر».

(٧٣) د. عيسى العمري ود. محمد شلال العاني، مصدر سابق، ص ٣٧٠.

أمّا الجمهور فعندهم أنّ العاقلة والجاني يتحمّلان دفع الدية باستثناء الحنابلة الذين يقولون بأنّ الجاني لا يدفع شيئاً.

وقد اتّفق الفقهاء المسلمون على أنّ هذه الدية وهي الغرة تدفع إلى ورثة الجنين بحسب الأنصبة الشرعيّة، إلّا إذا كان أحد الورثة هو الجاني فلا يرث من الغرة شيئاً لأنّه قتل بغير حقٍّ^{٧٤}، والقاتل لا يرث لقول الرسول محمّد (صلى الله عليه وسلّم) «لا يرث القاتل»^{٧٥}.

ما تقدّم هو حكم الجنين إذا سقط ميتاً وقد اعتمدته من التشريعات الجنائيّة الوضعية القانون اليميني^{٧٦}.

ثالثاً: تعرّض المرأة الحامل إلى اعتداء بدني غير عمدي ترتّب عليه إجهاضها

بحث الفقهاء المسلمون مسألة تعرّض المرأة الحامل إلى الإيذاء غير العمدي أي الخطأ نشأ عنه خروج الجنين ميتاً بعد موت الأم، فقال الحنفية والمالكية تجب دية الأم على الجاني ولا تجب عليه غرة الجنين، لأنّ موت الأم كان سبباً لموت الجنين فهو يتنفّس بتنفسها فيختنق بموتها فيكون كعضو من أعضائها، واحتمل موت

(٧٤) د. أحمد فتحي مهنسي، مصدر سابق، ص ١٠٥-١٠٦؛ الإمام محمد أبو زهرة، مصدر سابق، ص ٤٣١.

(٧٥) انظر سنن البيهقي الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٩٩٤: ج ٦/٢٢٠. كتاب (الفرائض) باب (لا يرث القاتل)، حديث رقم (١٢٠٢٥).

(٧٦) حيث نصّت المادة (٢٤٠) من قانون الجرائم والعقوبات اليميني على أنّه «إذا تمّ الإجهاض برضاء المرأة يعاقب الفاعل بدية الجنين غرة أو الدية كاملة حسب الأحوال ولا تستحق المرأة في هذه الحالة شيئاً من الغرة أو الدية وإذا ماتت الأم عوقب الفاعل بدفع دية الخطأ وفي حالة إجهاض المرأة نفسها فعليها الدية أو الغرة حسب الأحوال...».

الجنين بالضربة فلا تجب الغرة بالشك بل تجب عليه عقوبة التعزير إذا لم يقيم دليل على أن الجناية أدت لموت الجنين^{٧٧}.

في حين قال الشافعية والحنابلة بوجوب دية الأم وغرة الجنين على الجاني لأنه جناية تلف بجناية الجاني وعلم موته بخروجه فوجب ضمانه لأنه أتلّفه مع الأم^{٧٨}.

والراجح لدينا هو ما ذهب إليه الشافعية والحنابلة لأن الدليل الذي فرض الغرة لم يفصل بين خروجه بعد موت الأم أو قبله، ولأنه تلف بجناية فيجب ضمانه كما لو سقط في حياتها، ولأنه لو سقط حيًّا ثم مات يضمنه الضارب فكذلك إذا سقط ميتًا، أما قولهم أنه كعضو من أعضائها فلا يصح، لأنه لو كان كذلك لكان إذا سقط ميتًا ثم ماتت لا يضمن كأعضائها ولأنه آدمي فلا يدخل في ضمان أمه.

ولكن إذا كان بقاء الجنين في بطن أمه سيتسبب عنه ضرر للأم كالموت ولا سبيل لإنقاذها من الخطر إلا بالإجهاض، فالإجهاض يكون متعينًا هنا ولا يضحى بالأم، فموت الجنين أخف من موتها لأن الأم هي الأصل والجنين هو الفرع وقد استقرت حياتها ولم تستقر حياته الأمر الذي يوجب إسقاطه طبقًا للقاعدة الشرعية (ارتكاب أخف الضررين)^{٧٩}.

(٧٧) الإمام الكاساني، مصدر سابق، ص ٣٢٦؛ محمود مطلوب أحمد ود. خالد رشيد أجميلي، مصدر سابق، ص ٣٠٤.

(٧٨) د. عيسى العمري ود. محمد شلال العاني، مصدر سابق، ص ٣٧٢؛ د. أحمد فتحي بهنسي، مصدر سابق، ص ١٠٢.

(٧٩) ابن حزم الظاهري، المحلى، المجلد الثامن، ج(١١)، القاهرة: مطبعة الإمام، ص ٣٥.

هذا هو حكم الإجهاض بشكل عام، ولكن علماء الأزهر الشريف بحثوا مسألة إجهاض جنين المرأة المغتصبة وكان لهم رأيين في ذلك أحدهما مؤيد والآخر معارض وكما يلي:

الرأي المؤيد:

يذهب إلى إعطاء الحق للمرأة المغتصبة في أن تجهض نفسها وأنها لا تتحمل أي وزر إزاء تخلصها من ثمرة هذه الجريمة الوحشية، ومن ثم فلا تعد قاتلة للنفس التي حرم الله تعالى قتلها إلا بالحق ولأن الشريعة الإسلامية تأخذ بمبدأ العذر الشرعي، فالإجهاض في مثل هذه الحالة يندرج تحت مبدأ الحق الذي يجيز قتل النفس البشرية لقوله تعالى (وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ)^{٨٠} وهذا النوع من الإجهاض هو استثناء ضيق مقيد بشروط لا يتعدى حالة المرأة المغتصبة إلى غيرها من النسوة اللاتي ارتكبن جريمة الزنا وحملن سفاحاً، حيث أن المرأة المغتصبة لم تحمل باختيارها بينما المرأة الزانية حملت جنينها باختيارها ورضاها^{٨١}.

كما أن الجنين وقبل نفخ الروح فيه لم تدب فيه الروح أي لم يصبح إنساناً له روح، كما أن الإجهاض في مثل هذه الظروف فيه ستر للمرأة وتخلصها من آلامها النفسية هذا من جهة ومن جهة أخرى إذا صبرت المرأة المغتصبة حتى تضع حملها، فإن وضعها له لن يدخل البهجة والسرور إلى قلبها لأن هذا الطفل المولود لن يكون مرحباً به من قبل أسرته فضلاً عن كونه وصمة عار لها بين أفراد عشيرتها

(٨٠) الآية ٣٣، سورة الأسراء.

(٨١) أنظر صبحي مجاهد، الأزهر: لا لإجهاض المغتصبة بعد ١٢٠ يوماً، وعلى موقع الإنترنت

ومجتمعها، وأن وجود مثل هذا الطفل المولود سيجعل والدته تعيش في مأساة دائمة بسبب أنها تتذكّر دائماً ظروف ارتكاب جريمة الاغتصاب وما تعرّضت له من امتهان لكرامتها، وبالتالي فالتخلّص من هذا الجنين يجعل المرأة المغتصبة قد ارتكبت بذلك أخفّ الضررين^{٨٢}. كما أنّ إجهاض المرأة المغتصبة لجنينها يعد ضرورة اجتماعية، فمن الإجحاف معاقبة هذه المرأة مرتّين على عمل إجرامي ارتكبت بحقّها بطفل مجهول النسب.

الرأي المعارض:

يرى بأنّ الإجهاض حرام وفي أي وقت لأنّ حفظ الروح وحفظ النفس مقدّم على أي شيء. فإجهاض جنين المرأة المغتصبة إنّما هو ارتكاب جريمة أخرى لإخفاء أثر جريمة الاغتصاب، وجريمة الإجهاض هي أبشع من جريمة الاغتصاب لأنّ فيها قتلاً لنفس بشريّة والتي حرم الله قتلها إلّا بالحق ولم يرد في هذا دليل شرعي يبيح مثلاً إجهاض ولد الزنا، كما أنّ إجازة إجهاض المرأة المغتصبة باطلة ولا أساس لها في الفقه الإسلامي لقول الرسول محمد (صلى الله عليه وسلّم) «لا يحل دم امرء مسلم إلّا بإحدى ثلاث الثيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة»^{٨٣}، فضلاً عما تقدم أنّ الحمل الذي جاء من ماء هدر

٨٢) ومن أنصار هذا الرأي الدكتور محمد سيّد طنطاوي والشيخ محمود عاشور. أنظر أ. محمد خليل، جدل في الأزهر بسبب فتوى تجيز إجهاض الأتني المغتصبة في أي وقت اعتبرته ستر لها من وزر لم ترتكبه، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٦٠٧ في ١٣/١٢/٢٠٠٧.

٨٣) انظر صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ج ٣/١٣٠٢. كتاب القسامة والمُحارِبِينَ والقصاصِ والدِّيَاتِ باب ما يباح به دم المسلم، حديث رقم (١٦٧٦).

كالاغتصاب، فإن الذي خلقه وهو الله جلّ في علاه والله الذي حرمه ولو شاء الله ما كان جعل من هذا الماء القدر إنساناً فهذا الجنين في بطن والدته المغتصبة لم يقبل ولم يزن ولم يفارق دينه، فكيف يحكم عليه بالقتل. وهو قتل نفس حرم الله قتلها إلا بالحق، أما كون هذا الجنين قد جاء من ماء حرام، فهذا لا يغيّر الحكم الشرعي بعدم قتل النفس البشرية. كما أنّ هناك دليلاً قاطعاً في السنة النبوية على وجوب عدم قتل جنين الأم الزانية وهو أنّ النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) لم يرحم الغامدية وفي بطنها ثمرة الزنا وربما تكون قد اغتصبت ورضيت بالزنا فلم يرد بضر بهذا أو ذاك، ولو أن ولد الزنا يجوز إسقاطه لفعله الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) ^{٨٤}.

إضافة إلى ما تقدّم، أنّ إعطاء الحق للمرأة المغتصبة في التخلص من جنينها سيؤدّي إلى فتح الباب على مصراعيه لارتكاب جريمة الزنا وسوف تزداد شهية الشباب على الاغتصاب ما دام الجنين سيعرف مصيره ومآله وهو الموت، وكأنّ شيئاً لم يكن. كذلك سنوجد طريقاً مشروعاً للفتيات على السلوك الانحراف والتورط بما يشكّل خطورة على المجتمع بأكمله.

المطلب الثاني

حكم إجهاض المرأة المغتصبة في القانون الوضعي

لم تتفق التشريعات الجنائية الوضعيّة على حكم واحد بحقّ إجهاض المرأة المغتصبة، فقد اختلفت تبعاً لاختلاف توجهاتها التشريعيّة والفكريّة وكما يلي:

(٨٤) من أنصار هذا الرأي الداعية الإسلامي الشيخ يوسف البدري، أنظر الموقع الإلكتروني

الاتجاه الأول: يرى بأنه لا فرق بين الحمل الناتج عن عقد زواج شرعيّ والحمل الناتج عن علاقة غير شرعيّة، فلا فرق بين الأجنّة مهما كانت أسباب وجودها مشروعة أو غير مشروعة، فالحكم لديهم واحد ومن ثمّ فلا يحقّ لهذه المرأة المتغصبة أن تجهض نفسها سترًا للفضيحة، فالباعث مهما كان شريفًا أو مقبولاً فلا تأثير له على تحقّق المسؤولية الجنائيّة وحجّتهم في ذلك أنّ المجني عليها في جريمة الاغتصاب وهي المرأة الحامل لها حقّ الدفاع الشرعيّ ضد من اغتصبها إلّا أنّها قد تقاعست عن استعماله، وفوق ذلك لها الحق في تعاطي الأدوية واستخدام كافة الوسائل الأخرى المؤدّية إلى منع حدوث الحمل إلّا أنّها لم تلجأ إليها، كما أنّ الاعتراف بحقّ المرأة المتغصبة في الإجهاض أو مساحتها قانونيًا قد يؤدّي في التطبيق العملي إلى استغلاله من قبل النساء اللاتي لا يرغبن بالحمل^{٨٥}. وقد أخذ بهذا الاتجاه معظم قوانين البلاد العربيّة كلّ من قطر والبحرين والكويت وعمان والإمارات العربيّة المتّحدة ومصر واليمن وتونس والجزائر والمغرب والقانون الجزائري الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة والقانون الجزائري العربي الموحد^{٨٦}.

٨٥) د. محمود نجيب حسني، مصدر سابق، ص ٣٠٨؛ د. حابس يوسف زيدات، مفهوم الإجهاض وموضعه من السياسة الجنائيّة، منشور على الموقع الإلكتروني منتدى رجل مصر

www.egyptman.com

٨٦) أنظر نصّ المواد (٣١٥-٣١٧) من قانون العقوبات القطري والمواد (١٧٤-١٧٧) من قانون الجزاء الكويتي والمواد (٣٢١-٣٢٣) من قانون العقوبات البحريني والمواد (٢٤٢-٢٤٦) من قانون الجزاء العماني والمواد (٢٦٠-٢٦٤) من قانون العقوبات المصري والمواد (٤٢٠-٤٢٩) من القانون الجزائري الموحّد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة والمادتين (٢٣٩-٢٤٠) من قانون الجرائم والعقوبات اليمني والمادة (٣٤٠) من قانون العقوبات الاتحادي الإماراتي والمواد (٤٦٧-٤٧٦) من القانون الجزائري العربي الموحّد.

الاتجاه الثاني: وهو على نقيض الاتجاه الأول، حيث يميز وينظم إجهاض المرأة المغتصبة، لأنّ الباعث على الإجهاض هو باعث شريف أو مقبول ومن ثمّ فهناك حقان متنازعان، حقّ المرأة الحامل وحقّ الجنين، غالباً ما تنتهي هكذا نوع من المقارنات بتغليب حقّ المرأة المغتصبة الحامل باعتباره الأهم اجتماعياً، كما أنّ الرابطة الجسديّة والعضويّة بين المرأة وجنينها الذي في بطنها تجعل من فعل الإجهاض متعيّداً بالضرورة إلى جسد المرأة الحامل مما يتطلّب ذلك أن يكون هناك دوراً مهماً لإرادتها واحتراماً لرغبتها في تقييم هذا السلوك. ومن ثمّ يعدّ إجهاض المرأة المغتصبة لجنينها عذراً قانونياً معقياً من العقوبة، وقد أخذ بهذا الحكم قوانين كلّ من إيطاليا وبولنده والبرازيل وآيسلنده والنرويج وألمانيا وبعض الولايات الأمريكيّة^{٨٧}.

ويعتبر القانون السوداني ومشروع قانون العقوبات الفلسطيني القانونيين العربيين الوحيدين اللذين جعلاً من إجهاض المرأة المغتصبة عذراً قانونياً معقياً من العقوبة^{٨٨}.

فقد ظهر هذا الاتجاه على صعيد التشريع الجنائي بعد انعقاد المؤتمر الدولي التاسع لقانون العقوبات في مدينة لاهاي الهولنديّة سنة ١٩٦٤ حيث تمخّض المؤتمر

(٨٧) حيث نصّت الفقرة (٣) من المادة (٩) من قانون المشورة والتربية الجنسيّة والولادة والإجهاض الأيسلندي «... إذا ما اغتصبت المرأة أو أصبحت حبلى نتيجة لفعل أو آخر معاقب عليه» والفقرة (٧) من المادة (١) من القانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٧٥ النرويجي المتعلّق بإنهاء الحمل «إذا ما أصبحت المرأة حبلى بمقتضى الحالات المذكورة في الفصول (٢٠٧-٢٠٩) من قانون العقوبات أو أنّ الحمل كان ثمرة ظروف مغطاة بالفصول (١٩٢-١٩٩) من قانون العقوبات...» والفقرة (٢/٢) من المادة (٢١٨) من قانون العقوبات الألماني.

(٨٨) أنظر نصّ الفقرة (١/ب) من المادة (١٣٥) من القانون الجنائي السوداني والمادة (٢٥٥) من مشروع قانون العقوبات الفلسطيني.

عن إصدار التوصية التالية: «يجب الإكثار من عدد الحالات التي يباح فيها الإجهاض في الدول التي تعاقب عليه»^{٨٩}.

الاتجاه الثالث: وهو الرأي الوسط، حيث اعتبر إجهاض المرأة المغتصبة لجنينها عذراً قانونياً مخففاً أو ظرف قضائياً مخففاً، حيث أخذت بنظر الاعتبار الباعث على الإجهاض كالقانون اللبناني والسوري والأردني والليبي والعراقي والإسباني والكولومبي^{٩٠}، فهذه القوانين وضعت في حساباتها سلفاً الحالة النفسية التي قد تعانيها المرأة الحامل بجنين مجهول هوية والده، ومن ثم قدرت هذه التشريعات وضعيّة هذه المرأة هي وأسرقتها وما قد ينتابها من مشاعر وأحاسيس معيّنة فكأثماً قدمت لها طريقة ما للتخلص من ثمرة هذا الحمل غير الشرعي، إلا أن ما يؤخذ على هذه القوانين أنها سادت في الحكم بين المرأة الزانية والمرأة المغتصبة ومن ثم فقد ساحت المرأة الزانية مرتين، مرة على ارتكابها جريمة الزنا ومرة على إجهاضها

٨٩) د. إدوار غالي الذهبي، مصدر سابق، ص ١٤١؛ تافكة عباس البستاني، مصدر سابق، ص ١٠٠؛ د. كامل السعيد، مصدر سابق، ص ٣٨٦.

٩٠) حيث نصّت المادة (٥٤٥) من قانون العقوبات اللبناني «تستفيد من عذر مخفف المرأة التي تطرح نفسها محافظة على شرفها كذلك يستفيد من العذر نفسه من ارتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٥٤٢، ٥٤٣ للمحافظة على شرف إحدى فروع أو قريباته حتى الدرجة الثانية» والمادة (٣٩٤) من قانون العقوبات الليبي «إذا ارتكب فعل من الأفعال المنصوص عليها في المواد المتقدمة صيانة لعرض الفاعل أو أحد ذوي قرباه، تفرض العقوبات المبينة فيها مع تخفيضها بمقدار النصف». والمادة (٥٥١) من قانون العقوبات الإيطالي والفقرة (٤) من المادة (٤١٧) من قانون العقوبات العراقي نصّت على أنه «ويعد ظرفاً قضائياً مخففاً إجهاض المرأة نفسها اتقاء للعار إذا كانت قد حملت سفاحاً، وكذلك الأمر في هذه الحالة بالنسبة لمن أجهضها من أقربائها إلى الدرجة الثانية» والمادة (٥٣١) من قانون العقوبات السوري والمادة (٣٢٤) من قانون العقوبات الأردني «تستفيد من عذر مخفف المرأة التي تجهض نفسها محافظة على شرفها ويستفيد كذلك من العذر نفسه من ارتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٣٢٢، ٣٢٣ للمحافظة على شرف إحدى فروع أو قريباته حتى الدرجة الثالثة».

لجنينها في حين أنّ المرأة المغتصبة لا حول لها ولا قوّة عندما ارتكبت جريمة الاغتصاب ضدها، ولذلك كان تقديرًا تشريعيًا لمساحتها عند إجهاضها لجنينها الذي هو ثمرة جريمة الاغتصاب^{٩١}.

(٩١) تافكة عباس البستاني، مصدر سابق، ص ١٠٦-١٠٧.

الخاتمة

بعد دراسة إجهاض المرأة المغتصبة في الفقه الإسلامي وفي القانون الوضعي، توصلنا إلى جملة من النتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتائج:

١. بحث الفقهاء المسلمون مسألة الإجهاض بشكل عام، ووضعوا معيار فاصل محدّد متمثّل بنفخ الروح في الجنين. فقبل نفخ الروح في الجنين، نجد أنّ وجهات نظرهم قد تباينت بين الإباحة المطلقة والإباحة المقيدة والكرهية والتحريم. أمّا بعد نفخ الروح، فقد أجمع الفقهاء المسلمون على تحريم الإجهاض - إلا لعذر - واعتباره جناية تختلف عقوبتها باختلاف ما إذا ألقت الأم جنينها حيّاً ثم مات أو القته ميتاً.
٢. لقد بحث علماء الأزهر الشريف مسألة إجهاض المرأة المغتصبة بعينها وكان لهم فيها رأيين، أحدهما مؤيّد والآخر معارض. فالرأي المؤيّد يذهب إلى القول بحق المرأة المغتصبة الحامل بأن تجهض نفسها على شرط عدم نفخ الروح في جنينها ومن ثم فمن الظلم معاقبة هذه المرأة مرتين على عمل إجرامي ارتكبه بحقّها بطفل مجهول النسب. أمّا الرأي المعارض فيرى بأنّه لا يحقّ للمرأة المغتصبة الحامل بالإجهاض مطلقاً لأن حفظ الروح وحفظ النفس مقدم على أي شيء، فالإجهاض في مثل هذه الحالة إنّما هو ارتكاب جريمة لاحقة لإخفاء أثر جريمة الاغتصاب كما أنّ الإجهاض هو أبشع من الاغتصاب لأنّ فيها قتلاً لنفس بشريّة.

٣. يعد حكم الشريعة الإسلامية في تجريم الإجهاض أوفق من حكم القانون الوضعي، فلا فرق في الجزاء على الإجهاض بين رضا المرأة الحامل به أو عدم رضاها هذا من جهة، ومن جهة ثانية لا فرق بين الإجهاض المفضي إلى موت المرأة الحامل والإجهاض غير المفضي إلى موتها لأن عقوبة الإجهاض مستقلة تماماً عن عقوبة إزهاق روح المرأة الحامل. في حين نجد أن القانون الوضعي قد ناقض نفسه بنفسه، فمن جهة القانون الوضعي لم يعتد برضا الحامل عند تجريمه للإجهاض وبعد ذلك جاء وفرق في العقوبة بين الإجهاض الواقع برضا الحامل عن الإجهاض الواقع بدون رضاها.

٤. لا تقتصر وظيفة ومهمة القانون الجنائي على بيان الأفعال التي تعد جرائم وتحديد عقوباتها، بل أن هدفه أبعد من ذلك، فهدف القانون الجنائي يتضمّن إيجاد حلول قانونية للمشاكل التي قد يقع أفراد المجتمع بها، ومن ثم تبنت بعض التشريعات الجنائية العربية فكرة إجهاض المرأة المغتصبة كأحد هذه الحلول التي وجدت لتبرير مشروعية إجهاض المرأة المغتصبة وإيجاد سبيل قانوني لإنقاذها من محتتها.

٥. لم تتفق التشريعات الجنائية العربية فيما بينها على مسألة التنظيم القانوني لإجهاض المرأة المغتصبة، فغالبية هذه التشريعات لم تنظّمها، وبالمقابل هناك قسم من هذه التشريعات كالقانون الأردني والسوداني والعراقي والليبي ومشروع قانون العقوبات الفلسطيني قد نظمت مسألة إجهاض المرأة المغتصبة.

٦. اختلفت التشريعات الجنائية العربية في تحديد تكييفها القانوني لإجهاض المرأة المغتصبة في ثلاثة اتجاهات، فالأول جعلها عذراً قانونياً معفياً من العقاب ويمثله القانون السوداني ومشروع قانون العقوبات الفلسطيني والاتجاه

الثاني جعلها عذراً قانونياً مخففاً للعقاب ويمثله القانون الأردني والسوري والليبي واللبناني والاتجاه الثالث اعتبرها ظرفاً قضائياً مخففاً للعقوبة ويمثله القانون العراقي.

٧. اختلفت التشريعات الجنائية العربية عند اشتراطها رضا وقبول المرأة المغتصبة لدى إجهاضها من قبل الغير في اتجاهين، فالاتجاه الأول اشتراط وجوب ضرورة تحقق رضاها واحترام رغبتها وإرادتها عند إجهاضها ويمثله القانون العراقي والسوداني ومشروع قانون العقوبات الفلسطيني أمّا الاتجاه الثاني فلم يعتد برضا وقبول هكذا نوع من النساء التي حملت سفاحاً ويمثله القانون الأردني والسوري والليبي واللبناني، فحتّى وإن كانت المرأة المغتصبة عرضة الى الإجهاض الإجباري من قبل الغير، فالغير الذي تولّى إجهاضها يستفيد من أحكام تخفيف العقوبة بحقه وإن أجهضها بدون رضاها.

٨. اختلفت التشريعات الجنائية العربية فيما بينها عند اشتراطها تحقق جريمة الاغتصاب لإجازة الاجهاض في اتجاهين، فالعبرة لدى الاتجاه الأول بكون الجنين ثمرة اتصال جنسي غير مشروع سواء أكان برضا المرأة أو بدون رضاها وهو ما عبر عنه بحمل السفاح ويمثله القانون الأردني والسوري والعراقي والليبي واللبناني، أمّا الاتجاه الثاني فقد اشترط تحقق جريمة الاغتصاب حصراً بحق المرأة لكي يحقّ لها الإجهاض ويمثله القانون السوداني ومشروع قانون العقوبات الفلسطيني.

٩. اتفقت التشريعات الجنائية العربية على اشتراط صفة معينة بحق الغير الذي يجهض المرأة المغتصبة الحامل وهي صفة القرابة بها، لأنّه طالما كان إجهاضها اتّقاء للعار وسترًا لها من الفضيحة فقد أخذت بنظر الاعتبار الصلة العائليّة

وصلة القرابة لكي يستفيدوا سوياً من أحكام تخفيف العقوبة باستثناء القانون السوداني الذي لم يحدد صفة معينة بحق الغير فمهما يكن هذا الشخص أكانت له قرابة بالمرأة المغتصبة أو لم تكن له فهو يستفيد من حكم إجهاضه للمرأة المغتصبة الحامل.

١٠. اتفقت التشريعات الجنائية العربية على عدم وضع مدة زمنية قصوى تنتهي خلالها حق المرأة المغتصبة في إجهاض جنينها، فحكم تخفيف العقوبة يسري أثره ولو أجهضت هذه المرأة نفسها قبل موعد الولادة بساعات قليلة، في حين اشترط القانون السوداني أن لا تمضي مدة تسعين يوماً على بدء الحمل وبخلاف ذلك فلا يحق لها إجهاض نفسها بعد انقضائها.

١١. اختلفت التشريعات الجنائية العربية فيما بينها في بيان حكمها القانوني لمسألة إجهاض المرأة المغتصبة في ثلاثة اتجاهات، فالأول اعتبرها جريمة عادية أسوة ببقية الجرائم ويمثل هذا الاتجاه غالبية التشريعات الجنائية العربية كقوانين مصر وقطر والبحرين والإمارات والكويت واليمن وعمان والمغرب وتونس والجزائر، أما الاتجاه الثاني فقد اعتبرها عذراً قانونياً مخففاً أو ظرفاً مخففاً كالقانون الأردني والعراقي والسوري والليبي واللبناني، في حين اعتبرها الاتجاه الثالث عذراً قانونياً معفياً من العقاب كالقانون السوداني ومشروع قانون العقوبات الفلسطيني.

ثانياً: التوصيات:

١. نأمل من الدول العربية والتي لم تنظم مسألة إجهاض المرأة المغتصبة في تشريعاتها الجنائية، التدخل تشريعياً وتنظيم وإيجاد نصوص قانونية تعالج هذه المسألة والاهتمام بها أسوة بالقانون الأردني والعراقي والسوداني والليبي والسوري واللبناني ومشروع قانون العقوبات الفلسطيني.

٢. نرتأي من التشريعات الجنائية العربية التي نظمت مسألة إجهاض المرأة المغتصبة في قوانينها وضع مدّة زمنيّة قصوى تنتهي خلال حقّ المرأة المغتصبة في الإجهاض كأن تكون مدّة (١٢٠) مائة وعشرون يوماً أو أقلّ من ذلك وأسوة بما نصّ عليه القانون السوداني.
٣. إنّ المجتمعات العربيّة لها أعراف وتقاليد واحدة وتاريخها وماضيها واحد وتعيش في بقعة واحدة من الكون فهي متقاربة مع بعضها البعض إلى حد كبير. نأمل بأن ينعكس ذلك على وضعها التشريعي وقوانينها، فمن الأفضل أن توحد أحكامها القانونيّة في مسألة إجهاض المرأة المغتصبة لا أن تكون مختلفة فيما بينها في الجزائيات أو الكليات.
٤. نظراً لمعرفة الأطباء والمضمدین والمرّضات وغيرهم من ذوي المهن الصحيّة والطبيّة بحالة المرأة المغتصبة الحامل ولقدرتهم الفنيّة أكثر من غيرهم على استخدام فنهم وعلمهم بحكم طبيعة عملهم، نأمل من التشريعات الجنائيّة العربيّة شمولهم - أسوة بأقارب المرأة المغتصبة - بحكم تخفيف العقوبة أو الإعفاء منها ومن ثم فلا حاجة إلى تحديد معنى الغير بكونه قريباً للمرأة المغتصبة وأسوة بما نصّ عليه القانوني السوداني.
٥. استكمالاً للتوصية الرابعة، حبّذا لو تم منح قدر معيّن من الرقابة والإشراف والعناية الطبيّة عند إجراء عمليّة الإجهاض على المرأة المغتصبة الحامل بضرورة إجرائها في إحدى المستشفيات أو المراكز الصحيّة لكي تكون تحت أعين ونظر الأطباء والمرّضات وغيرهم من ذوي المهن الصحيّة، بدلاً من إجرائها في الخفاء وما ينتج عن مشاكل صحيّة قد تؤدي إلى الأضرار أو الوفاة بالمرأة المغتصبة.

٦. من الأفضل على محكمة الموضوع والتي سبق لها أن نظرت في جريمة الاغتصاب وأصدرت حكماً فيها، أن تكون هي ذاتها التي تنظر قضية إجهاض المرأة المغتصبة وذلك لأنّ فعل الإجهاض كان سببه فعل الاغتصاب، كما إنّ هذه المحكمة هي أقدر من غيرها على تفهّم واستيعاب قضية إجهاض المرأة المغتصبة.
٧. استكمالاً للتوصية السادسة، نرتأي على محكمة الموضوع جعل وقائع جلسات الاغتصاب والإجهاض كالتأثير السريّ لغرض عدم التشهير بالمحني عليها وهي المرأة المغتصبة، كما إنّ سريّة هكذا نوع من جلسات المحاكم يؤكّد ويقرّر حكمة القانون عندما جعل إجهاض المرأة المغتصبة لجنينها عذراً قانونياً معفياً أو مخفّفاً مراعاة لاعتبارات اجتماعية وأدبية وأخلاقية.
٨. على جمعيات الدفاع عن حقوق المرأة، القيام بالعديد من حملات التوعية الثقافية والإكثار من البرامج التلفزيونية وعقد العديد من الاجتماعات والندوات واللقاء بأكبر شريحة من النسوة وضرورة توعيتهم قانونياً بحقّ المرأة المغتصبة الحامل بالإجهاض داخل المستشفيات أو المراكز الصحية وبعد تحقّق شروط معيّنة.

ما فوق المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

المصادر والمراجع

أولاً: المعاجم والقواميس

١. ابن منظور، لسان العرب، ج(٨)، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة.
٢. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، ط ١، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨١.
٣. يوسف شلالة، المعجم العملي للمصطلحات القانونية والتجارية والمالية (فرنسي - عربي)، ط ١، الإسكندرية: منشأة المعارف.
4. Bryan A. GARNER, *Black's Law Dictionary*, eighth edition, St. Paul, MN: West, a Thomson business, 2004.
5. *Dictionary of Criminal Justice Terms*, Longwood, FL., Gould publications, 1990.

ثانياً: كتب الحديث الشريف والفقه الإسلامي

٦. ابن حزم الظاهري، المحلى، المجلد الثامن، ج(١١)، القاهرة: مطبعة الإمام.
٧. د. أحمد فتحي بهنسي، القصاص في الفقه الإسلامي، ط ٥، القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٩.
٨. الجامع الصحيح المختصر، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير / اليمامة، بيروت، ط ٣، ١٩٨٧.
٩. سنن البيهقي الكبرى، ج ٦، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر

- البیهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقیق: محمد عبد القادر عطا، مَكَّة المَكْرَمَة: مكتبة دار الباز، ١٩٩٤.
١٠. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقیق: محمد فؤاد عبد الباقي، بیروت: دار إحياء التراث العربي.
١١. الإمام علاء الدین أبي بكر بن مسعود الکاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج(٧)، ط٢، بیروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٢.
١٢. د. عيسى العمري ود. محمد شلال العاني، فقه العقوبات في الشريعة الإسلامية (دراسة مقارنة)، ط٢، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠٠٣.
١٣. مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج ١، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني (ت ٢٤١هـ)، القاهرة، مؤسّسة قرطبة.
١٤. الإمام محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، ج (العقوبة)، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٠.
١٥. محمد سلام مذكور، الجنين والأحكام المتعلقة به في الفقه الإسلامي، ط١، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٩، ص ٣٠١-٣٠٦.
١٦. محمود مطلوب أحمد ود. خالد رشيد الجميلي، الفقه الجنائي، ط١، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٤.

ثالثاً: الكتب القانونيّة:

١٧. د. أحمد علي الخطيب ود. حمد عبيد الكبيسي ود. محمد عباس السامرائي، شرح قانون الأحوال الشخصية، ط١، الموصل، مؤسّسة: دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٠.
١٨. د. إدوار غالي الذهبي، شرح قانون العقوبات الليبي (القسم الخاص)، ط١،

- بنغازي: منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧١.
١٩. د. أكرم نشأت إبراهيم، القواعد العامة في قانون العقوبات المقارن، ط ١، بغداد: مطبعة الفتيان، ١٩٩٨.
٢٠. تافكة عباس البستاني، حماية المرأة في القانون الجنائي العراقي، دراسة مقارنة، ط ١، أربيل: مطبعة جابجانة ي نازة، ٢٠٠٥.
٢١. د. سليمان إبراهيم حرب، القتل العمد وأوصافه المختلفة، ط ١، بغداد: مطبعة بابل، ١٩٨٨.
٢٢. د. ضاري خليل محمود، أثر رضا المحنى عليه في المسؤولية الجزائية، ط ١، بغداد: دار القادسية للطباعة، ١٩٨٢.
٢٣. د. عبد الحميد الشواربي، الظروف المشددة والمخففة للعقاب، ط ١، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، ١٩٨٦.
٢٤. د. فوزية عبد الستار، شرح قانون العقوبات (القسم الخاص)، ط ١، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٢.
٢٥. د. كامل السعيد، شرح قانون العقوبات الأردني (الجرائم الواقعة على الإنسان)، ط ٢، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦.
٢٦. د. محمد زكي أبو عامر ود. علي عبد القادر القهوجي، قانون العقوبات (القسم العام)، ط ١، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٨٤.
٢٧. د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات / القسم الخاص (جرائم الاعتداء على الأشخاص)، ط ١، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٨.
٢٨. المحامي شريف بدوي، جنایات وجنح الضرب والإجهاض في ضوء الفقه وقضاء النقض حتى عام ١٩٨٧، ط ١، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٨.

رابعاً: المقالات:

٢٩. مجدي محمد، وسط موجة من الجدل... مجمع البحوث الإسلامية يتّجه للموافقة على مشروع قانون يجرّئ إجهاض المغتصبة قبل مرور ١٢٠ يوماً على حملها، صحيفة المصريون في ٢٦/١٢/٢٠٠٧.
٣٠. محمد خليل، جدل في الأزهر بسبب فتوى تجرّئ إجهاض الأنثى المغتصبة في أي وقت اعتبرته ستر لها من وزر لم ترتكبه، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٦٠٧ في ١٣/١٢/٢٠٠٧.

خامساً: القوانين

٣١. قانون العقوبات الألماني
٣٢. قانون العقوبات النرويجي
٣٣. قانون العقوبات الليبي
٣٤. قانون العقوبات اللبناني
٣٥. قانون العقوبات العراقي
٣٦. قانون العقوبات الإيطالي
٣٧. قانون العقوبات القطري
٣٨. قانون العقوبات الاتحادي الإماراتي
٣٩. قانون الجرائم والعقوبات اليمني
٤٠. القانون الجزائري العربي الموحد
٤١. قانون العقوبات السوري
٤٢. القانون الجنائي السوداني
٤٣. قانون العقوبات الجزائري

٤٤. قانون الجزء الكويتي

٤٥. قانون العقوبات البحريني

٤٦. قانون الجزء العماني

٤٧. القانون الجزائري الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

٤٨. مشروع قانون العقوبات الفلسطيني

٤٩. قانون العقوبات المصري

سادساً: الرسائل العلميّة

٥٠. جاسم لفته سلمان، جريمة الإجهاض في النظامين الرأسمالي والاشتراكي /

دراسة قانونيّة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٠.

٥١. د. هدى سالم الاطرقجي، التكييف القانوني للجرائم في قانون العقوبات

العراقي (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه، جامعة الموصل، الموصل، ٢٠٠٠.

سابعاً: مواقع الانترنت

٥٢. قاعدة التشريعات والاجتهادات المصريّة

<http://www.arablegalportal.org/egyptverdicts/About.aspx#top>

٥٣. منتدى رجل مصر www.egyptman.com

٥٤. الموسوعة العربية www.arab-ency.com

٥٥. إسلام أون لاين نت <http://www.islamonline.net>

٥٦. المصريون — صحيفة يومية مستقلة www.almesryoon.com

٥٧. جريدة البديل www.elbadeel.net